الأمم المتحدة

EP

UNEP/GCSS.VIII/8

Distr. General
17 May 2004

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/
المنتدى البيئي الوزاري العالمي

جيجو، جمهورية كوريا، ٢٩ – ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤

محضر أعمال مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثامنة

أولاً – المقدمة

١ – عقدت الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، بمركز المؤتمرات الدولية بجيجو، جمهورية كوريا، في الفترة من ٢٩ – ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقد عقدت الدورة إعمالاً لأحكام الفقرة ١ (ز) من مقرر مجلس الإدارة ١٧/٢٠ المؤرخ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، المعنون "آراء مجلس الإدارة حول تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية"؛ والفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، المعنون "تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية"؛ والفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، المعنون "خطة المؤتمرات"؛ ووفقاً للمادتين ٥ و٦ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة. وقد اعتمد المجلس/المنتدى هذا المحضر في جلسته العامة السادسة من الدورة، المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

ثانياً – تنظيم الدورة

ألف – افتتاح الدورة

٢ – افتتحت الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تمام العاشرة من صباح يوم الاثنين ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤. حيث رحب السيد كوال كيول – هو، وزير البيئة في جمهورية كوريا بالمشاركين في الدورة. وقدم السيد كلاوس توبفر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً ملاحظات ترحيبية. وتلت السيدة آنا تيبايجوكا المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، رسالة السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة نيابة عنه.

210604 K0471310

لدواعي الإقتصاد في النفقات يوجد عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل بإصطحاب نسخهم إلى الإجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

٣ - وقدمت بيانات افتتاحية من كل من السيد جوه كون، نائب رئيس جمهورية كوريا والسيد ريوتارو هاشيموتو، رئيس مجلس الأمم المتحدة الاستشاري المعني بالمياه والإصحاح.

٤ - وقد ذكَّر السيد كوال كيول - هو، في بيانه الترحيبـــي، بالأهداف التي وضعت في عام ٢٠٠٢، في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية، وشدد على أهمية الدورة الراهنة في ضمان فعالية تنفيذ تلك الأهداف. وقال إنه بالرغم من وجود عقبات على الطريق، يُعد بدء العملية في حد ذاته نصف العمل. ومن أجل ضمان استدامة استخدام وإدارة الموارد المائية، سوف يتعين على المشاركين التحلي بالحكمة والمرونة. وأعرب أيضاً عن تقديره للمشاركين من المنتدى العالمي الخامس لتنظيمات المجتمع المدني للمساهمات القيمة التي قدموها في التحضير للدورة الاستثنائية.

٥ - وأقر السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، في رسالته، بأن هذه الدورة تعد فرصة للأمم المتحدة هي في حاجة ماسة إليها لإعادة تركيز اهتمامها في جدول أعمالها الأهم المتعلق بالقضاء على الفقر. وأشار إلى أن الدورة الثانية عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة سوف تتناول أيضاً القضايا المطروحة على جدول أعمال المنتدى. ويورد النص الكامل لرسالته في المرفق الخامس لهذا المحضر.

٦ - وأعرب السيد توبفر، في بيانه، عن تقديره لجمهورية كوريا حكومةً وشعباً، لكرمها الفياض في استضافة الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنتدى البيئي الوزاري العالمي. وأشار إلى أن الدورة حضرها عدد قياسي من المشاركين ووصف جزيرة جيجو بأنها بيئة راقية مواتية للمناقشات بشأن التنمية المستدامة. واستطرد قائلاً إنه، وفي ظل الاضطرابات والنزاعات التي نعيشها في عصرنا هذا، من السهل أن يغفل الناس الأهداف طويلة الأجل لتحسين الحياة المعيشية للبلايين من البشر في أرجاء العالم الذين يطلبون ويستحقون حياة أفضل. وخلال الأيام الثلاثة القادمة ستتاح للمشاركين الفرصة لإعادة تركيز الاهتمام على ركائز التنمية المستدامة، وهي سياسة الأمن الحقيقية الوحيدة للمستقبل. وفي اعتقاده أن المنتدى البيئي الوزاري العالمي الخامس يوفر آلية فريدة لتعزيز الحوار فيما بين الحكومات من أجل حماية القاعدة البيئية للتنمية المستدامة.

٧ - وأعاد إلى الأذهان أن المجلس/المنتدى، كان قد أقر، في دورة مالمو في عام ٢٠٠٠، بالحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة بوصفها حقيقة واقعية وطالب الحكومات بتقييم مدى التقدم الذي أحرزته في تحقيق ذلك الهدف. كما أن الحكومات قطعت على نفسها التزامات، في جمعية الألفية وفي القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، بتحقيق أهداف وغايات أخرى ذات أُطر زمنية محددة وهذه الحكومات لا تزال مطالبة بالوفاء بتلك الالتزامات.

٨ - وينصب تركيز هذه الدورة على موضوع رئيسي محدد – البعد البيئي للمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية – ينطوي على تأثيرات عميقة في النجاح في تحقيق كثير من الأهداف الإنمائية للألفية. ولذا فقد حث المشاركين، وهم يناقشون هذه القضية، على ألا تغيب عن أذهانهم مأساة الكثيرين من السكان الذين يموتون بسبب عدم حصولهم على المياه النظيفة أو الإصحاح الكافي.

٩ - وأقر السيد جوه كون، في بيانه، بالدور الذي أداه برنامج الأمم المتحدة للبيئة طوال السنوات الثلاثين الماضية من خلال التقييمات التي أجراها للبيئة العالمية وأكد على وجه التحديد على اهتمام البرنامج الشديد بالأمور والأنشطة المتعلقة بالغبار والعواصف الرملية والتلوث البحري في شمال شرق آسيا.

١٠ - واستعرض السيد هاشيموتو، المشاكل البيئية التي عاشها بلده، اليابان، مشيراً إلى أن تلك المشاكل يمكن حلها، كما فعل بلده، ولكن ليس بالضرورة من غير تكلفة مالية كبيرة ومعاناة إنسانية. وأعرب عن أمله في أن تستفيد بلدان أخرى من تجارب بلده لا أن تكرر تلك التجارب. ومشيراً إلى العمل الذي ينتظر أن يضطلع به المجلس/المنتدى والأعمال المنجزة في الدورات السابقة والمخطط لها للمنتدى العالمي للمياه واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والهيئات الأخرى، أكد على أهمية وجود بيئة نظيفة للتنمية المستدامة ووصف الماء بأنه عنصر ثمين وأساسي للاثنين معاً. فقد حان وقت العمل وضخامة الأزمة التي تواجهها الإنسانية تستلزم مبادرات تتسم بنكران الذات.

باء - الحضور

١١ - وكانت الدول الأعضاء التالية في مجلس الإدارة ممثلة في الدورة:[(١)] أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، بنغلاديش، بلجيكا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، الجمهورية التشيكية، فرنسا، ألمانيا، غانا، اليونان، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، إسرائيل، اليابان، كينيا، قيرغيزستان، موناكو، المغرب، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيجيريا، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، توفالو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، زامبيا وزمبابوي.

١٢ - وكانت الدول التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة ولكنها أعضاء في الأمم المتحدة أو أعضاء في وكالة متخصصة أو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلة بمراقبين: أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بيلاروس، بليز، بنن، بوتان، بروني دار السلام، بوروندي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، جزر كوك، كوت ديفوار، كرواتيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، غابون، غامبيا، غواتيمالا، غينيا بيساو، هندوراس، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، الأردن، كيريباتي، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر مارشال، موريشيوس، منغوليا، موزامبيق، نيبال، نيوزيلندا، النيجر، نيوى، النرويج، عُمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، البرتغال،

(١) تحددت عضوية مجلس الإدارة بالانتخابات التي جرت في الجلسة العامة ٣٨ من الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، المعقودة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وفي الجلسة العامة ٢٩ من الدورة السادسة والخمسين المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وفي الجلسة العامة التاسعة والخمسين للدورة الثامنة والخمسين المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

قطر، رواندا، سانت لوسيا، ساموا، الصرب والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سرى لانكا، سوازيلند، طاجيكستان، تايلند، تونغا، تونس، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، فانواتو، فترويلا، فييت نام واليمن.

١٣ - وشارك في الدورة أيضاً مراقبون عن الكرسي الرسولي والسلطة الفلسطينية لدى الأمم المتحدة.

١٤ - ومثلت في الدورة هيئات الأمم المتحدة ووحدات الأمانة العامة وأمانات الاتفاقيات التالية: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وأمانة اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، وبخاصة بوصفها موئلاً لطيور الماء وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، ولا سيما في أفريقيا، وموئل الأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وجامعة الأمم المتحدة.

١٥ - وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في الدورة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة التجارة العالمية.

١٦ - ومُثلَت في الدورة أيضاً المنظمات الحكومية الدولية التالية: بنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، وأمانة الكمنولث، ومجلس الاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والوكالة الأوروبية للبيئة، ولجنة هلسينكي، وجامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للبلدان الناطقة باللغة الفرنسية، ومنظمة الدول الأمريكية، وبعثة المراقبين الدائمين للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية لدى الأمم المتحدة، والبرنامج البيئي التعاوني لجنوب آسيا، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ والاتحاد العالمي للحفظ.

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة ممثلون عن منظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص بصفة مراقبين. وترد القائمة الكاملة بالمشاركين بالوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/8.

جيم - انتخاب الرئيس

١٨ - واصل أعضاء المكتب الذين انتخبهم مجلس الإدارة في دورته العادية الثانية والعشرين العمل كل بصفته تلك في الدورة الاستثنائية الثامنة، وفقاً للمادة ١٩ من النظام الداخلي، باستثناء الرئيس. ونظراً إلى أن السيد رويكانا روغاندا أعيد تكليفه بواجبات حكومية جديدة، لم يعد يتمكن من مواصلة العمل رئيساً لمجلس الإدارة. لذا، انتخب المجلس، بالتزكية، السيد أركادو نتغازوا وزير الدولة للبيئة بمكتب نائب رئيس جمهورية تترانيا المتحدة بوصفه الرئيس الجديد.

١٩ - أعرب السيد روغاندا، في ملاحظات وداعه للمجلس، عن تقديره للفرصة التي أُتيحت له للعمل رئيساً. وتقدم بالشكر للمجلس والمكتب والأمانة والمدير التنفيذي لعلاقات العمل الممتازة التي كانت تربطه بهم. وأعرب عن ثقته في أن مساهمات المجلس، تحت رئاسة خلفه، ستكون رصيداً عظيماً في العمل الذي سيتم الاضطلاع به في الدورة الثانية عشرة المرتقبة للجنة التنمية المستدامة.

٢٠ - خاطب السيد نتغازوا الرئيس الجديد المجلس حيث أكد على أهمية جدول الأعمال، مشيراً إلى أنه سوف يثري الدورة الثانية عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وحث المجلس على العمل بصورة مركزة.

٢١ - وبعد انتخاب السيد نتغازوا رئيساً، تألف مكتب المجلس/المنتدى في الدورة الاستثنائية الثامنة على النحو التالي:

الرئيس: السيد أركادو نتغازوا (جمهورية تترانيا المتحدة)

نواب الرئيس: السيد كارلوس غامبا (كولومبيا)

الآنسة تانيا فان غول (هولندا)

السيد سوك جو لي (جمهورية كوريا)

المقرر: السيد بتر كوريغا (الجمهورية التشيكية)

دال - وثائق تفويض الممثلين

٢٢ - فحص المجلس، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من النظام الداخلي، وثائق تفويض الممثلين الحاضرين للدورة. ووجد المكتب أن الوثائق سليمة وأبلغ ذلك إلى المجلس/المنتدى الذي أعتمد تقرير المكتب في الجلسة العامة السادسة، المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

هاء - إقرار جدول الأعمال

٢٣ - أقر المجلس/المنتدى، في جلسته العامة الأولى، جدول الأعمال التالي للدورة، على أساس جدول الأعمال المؤقت (UNEP/GCSS.VIII/1/Rev.1) بصورته المنقحة قبل الاجتماع:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - تنظيم عمل الدورة:

(أ) إقرار جدول الأعمال؛

(ب) انتخاب الرئيس؛

(ج) تنظيم عمل الدورة.

٣ - وثائق تفويض الممثلين.

٤ - التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة.

٥ - نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الأهمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

٦ - متابعة القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة: مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة المرتقبة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة.

٧ - أسلوب الإدارة البيئية الدولية: تنفيذ مقررات الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بشأن تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بأسلوب الإدارة البيئية الدولية.[٢]

٨ - مسائل أخرى.

٩ - اعتماد التقرير.

١٠ - اختتام الدورة.

واو - تنظيم عمل الدورة

٢٤ - نظر المجلس/المنتدى، في جلسته العامة الأولى، في تنظيم أعمال الدورة على ضوء التوصيات الواردة في جدول الأعمال المؤقت المشروح (UNEP/GCSS.VIII/1/Add.1) وتنظيم عمل الدورة كما وافق عليه المكتب.

٢٥ - ووافق المجلس/المنتدى على أن تتخذ الجلسات العامة، أثناء الدورة الراهنة، شكل مشاورات على مستوى وزاري، ابتداء من الجلسة الثانية، وتتواصل حتى صبيحة الأربعاء ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤. واتفق المجلس/المنتدى أيضاً على أن يعقد جلسته العامة الختامية من الدورة بعد ظهيرة الأربعاء، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٢٦ - واتفق المجلس/المنتدى على أن تنظر الجلسة العامة المنظمة في شكل مشاورات وزارية، في البند ٦ من جدول الأعمال (متابعة القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة: مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة المرتقبة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة). واتفق المجلس أيضاً على أن تتناول الجلسات العامة المعقودة في شكل مشاورات وزارية مناقشة الموضوع الرئيسي: "الأبعاد البيئية للمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية"، إلى جانب القضايا المتشابكة معها، على نحو ما اتفقت عليه اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة لبرنامج عملها متعدد السنوات للفترة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥.

٢٧ - وقرر المجلس/المنتدى أيضاً أن ينشئ لجنة جامعة برئاسة الآنسة تانيا فان غول (هولندا)، نائبة رئيس المجلس للنظر في بنود جدول الأعمال ٤ (التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة)، و٥ (نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الأهمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي)، و٧ (أسلوب الإدارة البيئية: تنفيذ مقررات الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بشأن تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بأسلوب الإدارة البيئية الدولية).

(٢) الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/6، المرفق الأول.

٢٨ - وتم الاتفاق كذلك على أن ينظر المجلس/المنتدى في بنود جدول الأعمال ٣ (وثائق تفويض الممثلين)، و٨ (مسائل أخرى)، و٩ (اعتماد التقرير) و١٠ (اختتام الدورة) وذلك في جلسته العامة التي ستعقد بعد ظهيرة الأربعاء، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٢٩ - وقرر المجلس/المنتدى أيضاً أن ينشئ فريق صياغة مفتوح العضوية يتألف من فريق أساسي من ثلاثة أعضاء من كل إقليم برئاسة السيد أيجيد نغورا سواجايا (إندونيسيا).

٣٠ - وعقب الاتفاق على تنظيم عمل الدورة، قدمت بيانات عن عمل الدورة من المتكلمين المدعوين التالية أسماؤهم: السيد بورغ برندي وزير البيئة النرويجي، رئيس اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة؛ والسيد أموس ماسوندو، العمدة التنفيذي لمدينة جوهانسبرج؛ والسيدة آنا تيبايجوكا، المديرة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة؛ والسيد كيم هاك - سو الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط والهادئ؛ والآنسة أنيك دولاكير، نيابة عن الغرفة التجارية الدولية؛ والآنسة كاميلا غيدينهو، نيابة عن مجلس تترا الاستشاري للشباب؛ والسيد شوي يول ممثل الاتحاد الكوري للحركة البيئية، نيابة عن المنتدى العالمي الخامس لتنظيمات المجتمع المدني، الذي نقل آراء المنتدى إلى المجلس/المنتدى. كما قدم السيد سيد حسين، مفوض باكستان السامي، بياناً أيضاً، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٣١ - تكلم السيد برندي عن الأهداف ذات الأطر الزمنية المحددة في قمة جوهانسبرج واستعرض التقدم المحرز في تحقيقها حتى تاريخه. وقال إنه بالرغم من بعض النجاحات الملحوظة المحققة، إجمالاً، يبدو أن العالم يسير ببطء في محاولاته لتلبية مواعيد نهائية مهمة، بالرغم من حقيقة أن الأهداف أهداف محددة وعملية وواقعية ويمكن تحقيقها. ولتحقيقها، من الضروري ضمان وجود خطط متكاملة لإدارة الموارد المائية، مبنية على أساس نهج نظام إيكولوجي ومتكامل، بحلول ٢٠٠٥؛ ومواصلة الدعم للتدابير التي اتخذت والتدابير التي ستتخذ فيما بعد لإنقاص عدد السكان الذين لا يحصلون على المياه إلى النصف؛ وتصحيح الاختلال في التوازن القائم في توفير المياه وخدمات الإصحاح وزيادة الاهتمام بهذه الأخيرة؛ وتمكين الحكومات المحلية من تمويل وتوفير المياه وخدمات الإصحاح بطريقة رشيدة؛ والاعتراف بالتحدي الأساسي المتمثل في سرعة التحضر؛ وتحسين الإدارة في جميع المستويات، من المستوى المحلي إلى الدولي؛ وأخيراً وليس أخراً تحسين كفاءة استغلال مبلغ الـ ١٥ مليار دولار التي تنفق في توفير المياه والإصحاح سنوياً في البلدان النامية.

٣٢ - وتكلم السيد ماسوندو عن دور السلطات المحلية في مواجهة المشكلات المرتبطة بالمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية. وأشار إلى أن هذه المشكلات مع أنها عالمية في نطاقها، فإن تأثيراتها سوف تكون محسوسة على المستوى المحلي كما أن حلولها تنفذ محلياً. وهذه الحقيقة الأساسية لن تتضح كحقيقة واقعية إلا بمرور الزمن، مع سير العالم المطرد نحو التحضر. وبالتالي فبالنسبة للحكومات المحلية، فإن أهداف الإدارة المحلية الجيدة وتحسين سبل الحصول على المياه والإصحاح والإسكان أهداف متشابكة بشكل معقد، ولذا من الضروري للغاية ضمان تنفيذ آليات مستدامة للتزويد، بما في ذلك التمويل المستدام؛ وحل النزاعات على الموارد المائية؛ ووضع سبل لإدارة الطلب على المياه؛ وتصميم وتنفيذ خطط متكاملة لإدارة الموارد المائية. ويتطلب كل ذلك وجود قيادة محلية لامركزية قوية وقواعد مستنيرة

ومساندة من المواطنين، وبالتالي من الضروري أن تدخل الحكومات الوطنية في تحالفات مع نظيراتها في المحليات.

٣٣ - قالت السيدة آنا تيبايجوكا إن الأهداف الإنمائية للألفية ترمي أساساً إلى إخراج أغلبية سكان العالم من حلقة الفقر، وأشارت إلى أن المياه والإصحاح هي مدخل العمل لتحقيق ذلك الهدف. وفي رأيها أن لا شيء يمكن أن يشكل هجوماً أكثر مباشرة على الفقر أو خطوة أكثر مباشرة نحو تقليل وفيات الأطفال وتوفير التعليم الابتدائي للجميع، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وتحسين أحوال معايش سكان الأحياء الفقيرة، أكثر من تأمين الحصول على المياه المأمونة والإصحاح. كما أن الأهمية الحيوية للمياه والإصحاح والإسكان قد أقرتها أيضاً خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، حيث ركزت على القطاعات الخمسة ذات الأولوية وهي المياه والصحة والتعليم والزراعة والتنوع البيولوجي، كما أقرتها أيضاً اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة عملياً بوصفها واحدة من أوجه متابعة تنفيذ خطة تنفيذ قمة جوهانسبرج. كما شددت على الطابع المتداخل لمجالات المياه والإصحاح والمأوى الثلاثة معاً وأهمية المكان والعلاقة التي تربط بين الثلاثة والفقر: فبما أن المياه والإصحاح لا يمكن توفيرهما في فراغ، لابد من معالجة احتياجات المأوى والتصدي لها أولاً. وبالمثل، فإن مشكلة الفقر الكبرى لا يمكن حلها دون التصدي أولاً لتحديات توفير المياه والإصحاح والمأوى. وقالت إن هذه الحقائق تشكل خمس تحديات رئيسية في مجال السياسات العامة: ضرورة التركيز على الأحياء الفقيرة؛ والحاجة إلى إيجاد آليات رصد فعالة؛ والحاجة إلى زيادة الاستثمار في مجال المياه والإصحاح، مع التركيز على احتياجات الفئات الأفقر؛ وضرورة وضع سياسات تسعير واقعية، تجعل المياه ميسورة التكلفة للفقراء والقضاء على الإعانات المالية للفئات الأغنى؛ والحاجة إلى أن تعمل الأمم المتحدة ووكالات الدعم الخارجي الأخرى بشكل وثيق مع مؤسسات التمويل الدولية.

٣٤ - أعرب السيد كيم هاك-سو، عن تقديره لحقيقة أن الدورة الحالية تعقد في آسيا، ثم أبرز التحديات التي تواجه المنطقة في مجالات المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية، وكذلك الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ لمواجهتها. فالنمو الاقتصادي الهائل الذي حدث مؤخراً في المنطقة قد تم على حساب تدهور ملحوظ في البيئة: فقد اندثرت ٥٠ في المائة من القاعدة الحراجية فيها؛ وتوجد فيها أكبر منطقة في العالم تأثرت بالتصحر؛ ونصيب الفرد الواحد فيها من موارد المياه العذبة هو الأقل في العالم. وإدراكاً منها لأهمية الموارد الطبيعية بالنسبة للتنمية، كانت اللجنة الاجتماعية والاقتصادية تبذل قصارى جهدها لتعزيز التنمية المستدامة عن طريق تكامل السياسات العامة. فكانت تعمل بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي كانت تنفذ معه أنشطة بناء القدرات في المنطقة في مجالات تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وتدهور الأراضي، ونقل النفايات الخطرة عبر الحدود ومكافحة الغبار والعواصف الرملية. كما أشار إلى أن الدورة الحالية ستشكل إسهاماً هاماً في العمل أثناء المؤتمر الوزاري الخامس بشأن البيئة والتنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ المزمع عقده في جمهورية كوريا في آذار/مارس ٢٠٠٥.

٣٥ - عرض السيد شوى يول البيان الذي أعده المنتدى العالمي الخامس للمجتمع المدني في اجتماعه المعقود في ٢٧ و٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، الذي عمل على توليف مدخلات وردت من سلسلة اجتماعات

إقليمية على النحو الذي نقحه به المشاركون في المنتدى العالمي الخامس. وأعرب المنتدى في بيانه عن القلق إزاء بطء وتيرة تنفيذ مختلف غايات التنمية المستدامة التي حددها المجتمع الدولي على مدى السنين، وحدد عدداً من التطورات العالمية التي أثرت سلباً على تنفيذ سياسات وبرامج تتعلق بالمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية. ومعَدَداً التحديات الرئيسية التي تواجه هذا التنفيذ، أكد المنتدى مجدداً على استمرار التزام المجتمع المدني بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق الغايات والأطر الزمنية المتفق عليها عالمياً، وتنفيذ البرامج المتصلة بالمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية. ويرد النص الكامل للبيان الصادر عن المنتدى العالمي الخامس للمجتمع المدني في الوثيقة الإعلامية UNEP/GCSS.VIII/INF/15.

٣٦ - قدمت الآنسة آنيك دولاكر بيان قطاع الأعمال والصناعات أمام المجلس/المنتدى. وأكدت في بيانها على أن مجتمع الأعمال، وهو إحدى المجموعات الرئيسية المعترف بها في جدول أعمال القرن ٢١، يشكل جزءاً لا يتجزأ من المجتمع المدني، ودفعت بأن المشاركة في عمل الأمم المتحدة مشاركة كاملة سوف تتعزز باتباع نهج شامل وليس بوضع إجراءات منفصلة لقطاعات مختلفة غير رسمية. وفيما يتعلق بجدول أعمال المياه، أشارت إلى أن قطاع الأعمال ساهم بتقديم الكثير من الحلول لمواجهة التحدي العالمي في موضوع المياه، وعددت طرقاً يمكن بواسطتها تعزيز توافر المياه العذبة وحمايتها. وشددت على الحاجة إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة في إدارة موارد المياه، بما في ذلك من خلال الشركات العامة – الخاصة وحثت على التعاون عبر جميع القطاعات في مواجهة تحديات التنمية المستدامة. وبالمثل فإن التعاون التكنولوجي وبناء القدرات في مجال المياه والإصحاح يعتبر أمراً حاسماً بالنسبة لنيل غايات التنمية المستدامة، ونظراً لارتفاع الكلفة المتضمنة في تكنولوجيات المياه دعت الحكومات إلى تعزيز الأطر التمكينية في كل من البلدان المتقدمة والنامية لتشجيع تطوير ونشر تلك التكنولوجيات. وفي الختام أشارت إلى أنه بالرغم من أن التوصيات الصادرة عن المنتدى العالمي الخامس للمجتمع المدني توضح عامة توافق آراء المنظمات المشاركة فإن غرفة التجارة الدولية لم تتمكن من المصادقة على هذه التوصيات بكاملها.

٣٧ - قدمت الآنسة كاميلا غيدينو بيان الشباب أمام المجلس/المنتدى بشأن الجوانب الملحة لقضايا المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية. وفي بيانهم أكد الشباب على الحاجة لمنح الأولوية الواجبة للمياه والإصحاح ولتوعية الأطفال والشباب بالطبيعة الثمينة للمياه، وتشجيع بناء القدرات وتقوية الشباب في هذا المجال، وتحقيق توازن في الاستخدامات التنافسية لموارد المياه بين حفظ النظم الإيكولوجية وتلبية احتياجات البشر. ومن بين التوصيات التي قدمت إلى المجلس، أكد الشباب مجدداً على الحاجة لاستثمارات قدرها ٣٥٠ مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة وذلك لتلبية الغايات الإنمائية للألفية بشأن المياه، وقيام الأطر التشريعية برصد أنشطة الشركات متعددة الجنسيات وحظر خصخصة موارد المياه العذبة. وفيما يتعلق بالمستوطنات البشرية، دعا الشباب المجتمع المدني والوزراء إلى إيلاء الاهتمام الواجب لمشكلة المستوطنات البشرية غير المستدامة، وأوصوا بتطوير المدن الثانوية لكي تستوعب النصيب الكافي من النمو السكاني ووضع برامج إعادة التوطين واستراتيجيات المأوى الوطنية وتعزيز وضع الطابع التنظيمي على المستوطنات غير الرسمية وتطويرها.

٣٨ - أكد السيد حسين، على أن الفقر يرتبط بشكل لا ينفصم بالتنمية المستدامة، وإن سبل الحصول على المياه النظيفة والإصحاح والمأوى الكافي ترتبط بشكل وثيق بالفقر، وأعرب عن أسفه لاستمرار

انكماش المساعدة الإنمائية الرسمية مشيراً إلى أن ذلك سيؤدي إلى حرمان البلدان النامية من سبل الحصول على تكنولوجيات جديدة وعلى بناء القدرات ويؤدي بالتالي إلى إجهاض الجهود الرامية إلى حماية البيئة. وبناء على ذلك، دعا إلى إكمال خطة استراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات قبل وقت مناسب من موعد الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة. كما أعرب عن تأييد مجموعة الـ ٧٧ والصين لتقوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لكنه أشار إلى أن مسألة شمولية العضوية مسألة معقدة لم تتوافق حولها الآراء، وأبرز انشغال المجموعة حيال استمرار عدم التوازن في التمثيل الجغرافي لموظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

زاي – تقرير اللجنة الجامعة

٣٩ – عقدت اللجنة الجامعة أربعة اجتماعات برئاسة السيدة تانيا فان غول، نائبة رئيس المجلس، في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس للنظر في بنود جدول الأعمال الموكلة للجنة، وفي جلسته العامة السادسة، المعقودة في ٣١ آذار/مارس، أحاط المجلس/المنتدى علماً بتقرير اللجنة الجامعة. ويرد التقرير بالمرفق الثالث لهذا المحضر.

ثالثاً – اعتماد المقررات

٤٠ – اعتمد المجلس/المنتدى، في جلسته العامة السادسة، المعقودة في ٣١ آذار/مارس، المقررات الأربعة التالية على أساس مشاريع وافقت عليها وقدمتها اللجنة الجامعة، وترد نصوصها في المرفق الأول لهذا المحضر:

(أ) تنفيذ المقرر د.إ – ١/٧ المتعلق بأسلوب الإدارة البيئية الدولية (د.إ –١/٨)؛

(ب) الدول الجزرية الصغيرة النامية (المقرر د.إ –٢/٨)؛

(ج) المرفقات الإقليمية (المقرر د.إ –٣/٨)؛

(د) إدارة النفايات (المقرر د.إ –٤/٨).

٤١ – وعقب اعتماد المقررات، قدم ممثل إندونيسيا عرضاً باستضافة اجتماع للفريق العامل الحكومي الدولي رفيع المستوى التابع للمجلس/المنتدى الذي ستُعهد إليه مهمة إعداد خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات على النحو المتوخى في المقرر د.إ–١/٨.

رابعاً – التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة (البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٢ – جرى بحث البند ٤ من جدول الأعمال، التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة، في اللجنة الجامعة. ويرد تقرير مداولات اللجنة بالمرفق الثالث لهذا المحضر.

خامساً – نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الأهمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٣ – جرى بحث البند ٥ من جدول الأعمال المتعلق بنتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الأهمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في اللجنة الجامعة. ويرد التقرير عن مداولات اللجنة بالمرفق الثالث لهذا المحضر.

سادساً – متابعة القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة: مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الدورة المرتقبة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة (البند ٦ من جدول الأعمال)

٤٤ – بدأ المجلس/المنتدى في جلسته العامة الثانية بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، بحثه للبند ٦ من جدول الأعمال في شكل مشاورات وزارية بشأن موضوع الأبعاد البيئية للمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية. وتمت مناقشة هذا الموضوع من خلال ثلاثة مجالات تركيز رئيسية ألا وهي: النُهج المتكاملة للنظم الإيكولوجية بحلول عام ٢٠٠٥؛ المياه والإصحاح؛ والمياه، والصحة والفقر.

٤٥ – ناقش الوزراء مجال التركيز الأول في جلستهم الثالثة يوم ٢٩ آذار/مارس، ومجال التركيز الثاني أثناء الجلسة الرابعة يوم ٣٠ آذار/مارس، ومجال التركيز الثالث في جلستهم الخامسة يوم ٣٠ آذار/مارس. وعمل السيد مونيان مليكي (ليسوتو) والسيد إليوت مورلي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) كرئيسين للمناقشات حول مجال التركيز الأول. والسيد فرانسيسكو هونشوميلا (شيلي) والسيد ميكلس برساني (هنغاريا) كرئيسين لمناقشات مجال التركيز الثاني، والسيد أركادو انتغازوا (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد فيليب روش (سويسرا) كرئيسين لمناقشات مجال التركيز الثالث.

٤٦ – وعلى أساس المشاورات الوزارية الموسعة، أعد الرئيس ملخصاً لمداولاتهم وقام بتقديمه إلى المجلس/المنتدى للنظر فيه. وقد أعرب الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود عن ارتياحهم التام للملخص المعنون "مبادرة جيجو" الملحقة في صورة المرفق الثاني لهذا المحضر، وكان هناك اتفاق واسع النطاق على الكثير من النقاط الواردة فيه. بيد أنه تم الاتفاق على أنه مع أهمية مبادرة جيجو باعتبارها خلاصة للقضايا التي ناقشها الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود أثناء الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، لم يكن هنالك توافق في الآراء حول عدد من القضايا المدرجة في المبادرة وأن تلك القضايا ما تزال قيد البحث من قبل الحكومات. وبناء على ذلك، اتفق الوزراء ورؤساء الوفود الآخرون على إحالة نص تلك المبادرة إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بوصفها مساهمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أعمال اللجنة في دورتها الثانية عشرة التي سوف تستعرض فيها اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ الغايات والأهداف والالتزامات المتعلقة بالمياه العذبة والإصحاح والمستوطنات البشرية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ القمة العالمية.

سابعاً – أسلوب الإدارة البيئية الدولية: تنفيذ مقررات الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بشأن تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بأسلوب الإدارة البيئية الدولية (البند ٧ من جدول الأعمال)

٤٧ – بحثت اللجنة الجامعة البند ٧ من جدول الأعمال المتعلق بالإدارة البيئية الدولية: تنفيذ مقررات الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة فيما يتعلق بتقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بالإدارة البيئية الدولية. ويرد تقرير مداولات اللجنة بالمرفق الثالث لهذا المحضر.

ثامناً – مسائل أخرى (البند ٨ من جدول الأعمال)

٤٨ – اتفق المجلس/المنتدى، تحت هذا البند، على أن ينظر مجلس الإدارة، في دورته الثالثة والعشرين، في شباط/فبراير ٢٠٠٥، في تقديم تقرير عن نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية ذات الأهمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، بناء على التقرير عن ذلك الموضوع المعروض على الدورة الحالية للمجلس/المنتدى (UNEP/GCSS.VIII/3)، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتباره مساهمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الحدث الرئيسي الذي ستنظمه الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ حول التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات ذات الصلة ومتابعة تلك النتائج. وأشار أحد الممثلين إلى أن الجمعية العامة لم تقرر بعد في الشكل الذي سيتخذه ذلك الحدث الرئيسي وأن هذه المسألة لا تزال قيد الحوار الساخن، ولذا فقد نبه بألا يذهب الفهم إلى أن المجلس/المنتدى قد استبق ذلك حكماً على نتائج مداولات الجمعية العامة.

٤٩ – وأعرب ممثل كوبا، تحت هذا البند أيضاً، من جدول الأعمال، عن قلقه إزاء المشاكل التي يعانيه بلده في حضور الاجتماعات البيئية، نظراً للقيود على السفر المفروضة من قِبل بلدان أخرى.

تاسعاً – اعتماد التقرير (البند ٩ من جدول الأعمال)

٥٠ – أُعتمد هذا المحضر في الجلسة العامة السادسة من الدورة، المعقودة في يوم الأربعاء، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، على أساس مشروعي تقريري الجلسة العامة، UNEP/GCSS.VIII/L.1 واللجنة الجامعة، UNEP/GCSS.VIII/CW/L.1، على أساس أن يُعهد إلى الأمانة والمُقَرِر مهمة وضعه في الصورة النهائية.

عاشراً – اختتام الدورة (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٥١ – في الجلسة السادسة العامة للمجلس/المنتدى، المعقودة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، قدم ممثل موريشيوس، متكلماً نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، بياناً طلب تضمينه في تقرير الدورة. وأوجز الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية في عرض موقفها في الاستعراض المرتقب لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في موريشيوس في الفترة من ٣٠

آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. فبينما يوجد إقرار واسع النطاق بالوضع الخاص للدول الجزرية الصغيرة النامية، لم يترجم ذلك الإقرار إلى أعمال. ولذا فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية على اتفاق بأن تنفيذ تلك الأعمال تأخر عن موعده، ولا سيما في مجالات الحصول على التمويل والتكنولوجيا المناسبة للاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وبناء القدرات إضافة إلى مجالات الإحترار العالمي والعولمة والصحة والأمن. وفي نفس السياق، أعرب عن تأييده للآراء المتوافقة التي جرى الإعراب عنها الأمسية السابقة، في حدث خاص للبلدان الجزرية الصغيرة النامية نُظم على هامش الدورة الحالية، وهي ألا يكون الاستعراض المرتقب لبرنامج عمل بربادوس مناسبة لإعادة التفاوض في البرنامج وإنما لتحديد العقبات والثغرات التي منعت تنفيذ البرنامج؛ وينبغي أن يخرج الاستعراض بخطة تكون ذات وجهة عملية وواقعية ومبنية على الشراكات تحدد فيها أهداف ذات أطر زمنية وأدوار واضحة لجميع أصحاب المصلحة. وأكد أيضاً على أهمية الدور الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في السنوات الأخيرة في تنفيذ برنامج عمل بربادوس وأوجز المقترحات التي قدمت لاستمرارية إسهام البرنامج في الجهود لتذليل الصعاب التي تواجه البلدان الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك تنفيذ بناء القدرات والتعليم وتعزيز الشراكات من النوع الثاني، وإنشاء وحدة خاصة للقضايا ذات الاهتمام للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ودعم برامج محددة ملائمة إقليمياً. وفي الختام ناشد جميع الدول الأعضاء للمشاركة الكاملة قدر الإمكان في الاستعراض المرتقب لبرنامج عمل بربادوس.

٥٢ - وعقب تلك الملاحظات، وتبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في تمام الرابعة مساء الأربعاء ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

المرفق الأول

المقررات التي اتخذها مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثامنة

د.إ – ١/٨ تنفيذ المقرر د.إ – ١/٧ بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى إعلانه الوزاري[١] الذي اعتمده في مالمو، السويد، في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠،

وإذ يشير أيضاً إلى مقرره د.إ –١/٧ بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية الذي اعتمده في كارتاخينا، كولومبيا، في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢،

وإذ يشير أيضاً إلى خطة تنفيذ نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة[٢]، المعتمدة في جوهانسبرج في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والتي شددت، ضمن جملة أمور، على ضرورة أن ينفذ المجتمع الدولي توصيات المقرر المتعلق بأسلوب الإدارة البيئية تنفيذاً كاملاً، على النحو الوارد في المقرر د.إ – ١/٧ لمجلس الإدارة،

وإذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ٢٥١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و٢٠٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وكذلك إلى مقرره ١٧/٢٢ (أولاً) المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣،

وإذ يشدد على ضرورة تنفيذ جميع مكونات التوصيات المتعلقة بأسلوب الإدارة البيئية الدولية تنفيذاً كاملاً، على النحو الوارد في المقر د. إ –١/٧،

وقد نظر في تقارير المدير التنفيذي[٣] بشأن الموضوع،

أولاً

شمولية عضوية مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

١ - *يحيط علماً* بتنوع وتباين آراء الحكومات حالياً حول مسألة شمولية عضوية مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي التي وردت في مذكرة المدير التنفيذي[٤] وبرزت في مداولات هذه الدورة؛

٢ - *وإذ يحيط* علماً بالورقة الموضوعية عن مسألة شمولية العضوية الواردة في مذكرة المدير التنفيذي[٥]؛

---

(١) المقرر د.إ – ١/٦، المرفق.

(٢) *تقرير القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٣) UNEP/GCSS.VIII/5 وAdds.1-4.

(٤) UNEP/GCSS.VIII/INF/6.

٣ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يواصل طلب الآراء حول مسألة شمولية العضوية بغية نقل الآراء التي أعربت عنها الحكومات في هذه الدورة إلى الأمين العام للأمم المتحدة للاستنارة بها في إعداد تقريره الذي سيعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة، على النحو الذي دعت إليه الجمعية العامة في قراريها ٢٥١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و٢٠٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛

٤ - *يطلب أيضاً* إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن هذه المسألة إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الثالثة والعشرين؛

ثانياً

تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥ - *يلاحظ مع التقدير* العمليات الاستشارية التي اضطلع بها المدير التنفيذي لتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عملاً بالمقرر ١/٢٢ (أولاً) ألف، وبخاصة المشاركة الواسعة والمتوازنة إقليمياً في المشاورات متعددة أصحاب المصلحة والحكومية الدولية، ولضمان مشروعية وملاءمة العمليات المتصلة بالتقييم والرصد البيئيين؛

٦ - *يحيط علماً* بتقرير المدير التنفيذي التجميعي للاستجابات المتعلقة بتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[٦]؛

٧ - *يحيط علماً أيضاً* بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير المشاورة الحكومية الدولية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة[٧]؛

٨ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يقوم بتقييم الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير المشاورة الحكومية الدولية وبإعداد تقرير لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي للنظر فيه في دورته الثالثة والعشرين؛

٩ - *يقرر* أن يستعرض تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير المشاورة الحكومية الدولية في دورته الثالثة والعشرين؛

١٠- *يدعو* البلدان المتقدمة والبلدان النامية والشركاء الآخرين الناشطين في ميدان التنمية القادرين على توفير التمويل الإضافي إلى النظر في تقديم ذلك التمويل لتنفيذ الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير المشاورة الحكومية الدولية المتعلقة بتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وخصوصاً ما يتعلق منها بالمشاركة من خلال بناء القدرات ودعم التقييمات دون العالمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

---

(٥) UNEP/GCSS.VIII/INF/11.

(٦) UNEP/GCSS.VIII/5/Add.3.

(٧) UNEP/GCSS.VIII/5/Add.4، المرفق الأول.

ثالثاً

الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات

١١- *يرحب* بتقرير المدير التنفيذي المقدم بشأن العناصر الخاصة بمشروع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات[٨]؛

١٢- *يؤكد* على أهمية الحاجة لتزويد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال بمساعدات لتنفيذ أهدافها وغاياتها البيئية، وعلى وجه التحديد لتحقيق الغايات والأهداف المنصوص عليها في خطة تنفيذ نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة والحاجة الملحة، تحقيقاً لهذا الغرض، إلى وضع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي ولبناء القدرات على نحو ما دعي إليه في المقرر د.إ-١/٧؛

١٣- *يقرر* أن ينشئ فريقاً عاملاً حكومياً دولياً رفيع المستوى مفتوح العضوية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي تعهد إليه ولاية إعداد خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، لينظر فيها في دورته الثالثة والعشرين؛

١٤- *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن ينظم للفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية المذكور أعلاه، أية اجتماعات قد تكون ضرورية لتمكينه من أداء ولايته بأفضل الطرق العملية، في نيروبي وفي أماكن أخرى، طبقاً للأحكام المنصوص عليها في الفقرة ٣٤ من المقرر د.إ-١/٧؛

١٥- *يطلب كذلك* إلى المدير التنفيذي أن يسعى للحصول على موارد مالية إضافية من الحكومات القادرة على المساهمة في هذه العملية، وبخاصة لتيسير مشاركة ممثلي البلدان النامية؛

١٦- *يدعو* الحكومات والمنظمات ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصلحة الناشطة في ميدان بناء القدرات والدعم التكنولوجي، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية، على النحو المحدد في مقرر مجلس الإدارة د.إ - ١/٧، والأجهزة والمنظمات المختصة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، وكذلك أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف إعمالاً للولاية المسندة إلى كل منها على حدة من مؤتمر الأطراف المعني، للمساهمة في أعمال الفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية؛

١٧- *يقرر* أن يبدأ الفريق العامل رفيع المستوى عمله مع مراعاة جملة أمور من بينها، العناصر الأساسية لمشروع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات المبينة في تقرير المدير التنفيذي ذي الصلة[٨]؛

١٨- *يدعو* المنتديات البيئية الوزارية الإقليمية ودون الإقليمية إلى تقديم آرائها بشأن احتياجاتها الإقليمية من الدعم التكنولوجي وبناء القدرات إلى الفريق العامل رفيع المستوى للنظر فيها؛

(٨) UNEP/GCSS.VIII/5/Add.1.

١٩- *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يتيح التقارير ذات الصلة، بما في ذلك قائمة بالأنشطة الجارية في ميدان بناء القدرات والدعم التكنولوجي لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات الدولية المختصة الأخرى، لمساعدة الفريق العامل رفيع المستوى عند الاقتضاء، مع ملاحظة أن فريق الإدارة البيئية قد يؤدي دوراً نشطاً في هذا المجال؛

رابعاً

تعزيز تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٠- *يحيط علماً* بتقارير المدير التنفيذي عن تعزيز تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة[٩]؛

٢١- *يلاحظ* المرحلة التجريبية من الجدول الإشاري للمساهمات الطوعية ويرحب بالتوسيع الملحوظ في قاعدة الجهات المانحة والزيادة في إجمالي المساهمات المقدمة إلى صندوق البيئة؛

٢٢- *يطلب إلى* المدير التنفيذي مواصلة جهوده في السعي إلى زيادة التمويل من كل المصادر، من أجل تعزيز القاعدة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وتنفيذ المقرر د.إ – ١/٧ فيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بتمويل البرنامج، بما في ذلك من الموارد التي اعتمدتها الجمعية العامة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من الميزانية العادية للأمم المتحدة؛

٢٣- *يقرر أن* يستعرض، في دورته الثالثة والعشرين، جميع جوانب عملية تعزيز تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يعد تقريراً شاملاً حول هذا الموضوع لبحثه؛

خامساً

الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف

٢٤- *يحيط علماً* بالفقرات من ٥٦ إلى ٦٧ من تقرير المدير التنفيذي عن الاستعراض العام للتقدم المحرز في أسلوب الإدارة البيئية الدولية[١٠] ويؤكد مجدداً على الفقرات من ٢٦ إلى ٣٠ وكذلك الأحكام الأخرى ذات الصلة من تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بأسلوب الإدارة البيئية المعتمد في المقرر د. إ-١/٧؛

٢٥- *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يواصل تشجيع تنفيذ توصيات مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي فيما يتعلق بالتنسيق فيما بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وفعاليتها وذلك عملاً بمقرره د.إ -١/٧، مع الأخذ في الاعتبار استقلالية سلطة مؤتمرات الأطراف في تلك الاتفاقيات في صنع قراراتها؛

---

(٩) UNEP/GCSS.VIII/5، الفصل الثالث و UNEP/GCSS.VIII/INF/12.

(١٠) UNEP/GCSS.VIII/5.

سادساً

تعزيز التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة وفريق الإدارة البيئية

٢٦- *يرحب* بتشغيل أمانة فريق الإدارة البيئية؛

٢٧- *يحيط علماً* بالعمل الذي اضطلع به فريق الإدارة البيئية وببرنامج عمله لفترة السنتين المقبلتين؛

٢٨- *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يواصل جهوده في تعزيز التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة للأنشطة البيئية، ولاسيما الأنشطة المتصلة بعمليات منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الفقرتين ٣٦ و٣٧ من المقرر د.إ -١/٧، من خلال عمل فريق الإدارة البيئية؛

٢٩- *يقرر* أن يحيل التقرير عن أعمال فريق الإدارة البيئية[١١] إلى الجمعية العامة لتنظر فيه بوصفه مرفقاً لتقرير الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛

٣٠ *يطلب أيضاً* إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن هذه المسألة إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الثالثة والعشرين، وأن يتضمن التقرير أيضاً تقييماً شاملاً لمكان إقامة مقر أمانة فريق الإدارة البيئية، مع مراعاة جملة أمور من بينها الجهود التي تبذل حالياً لتعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ومقري برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وكذلك ولاية فريق الإدارة البيئية وعضويته.

الجلسة السادسة
٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤

د.إ-٢/٨ - الدول الجزرية الصغيرة النامية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى العملية التحضيرية للاجتماع الدولي لاستعراض العشر سنوات لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ يشير إلى مقرره ١٣/٢٢ بشأن الاجتماع الدولي لاستعراض العشر سنوات لتنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

١ - *يطلب* إلى المدير التنفيذي أن يعد تقريراً عن نتائج الاجتماع الدولي لتقديمه إلى الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛

٢ - *يقرر* أن يستعرض التقرير في دورته الثالثة والعشرين في إطار ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

الجلسة السادسة
٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤

(١١) UNEP/GCSS.VIII/5/Add.2.

د.إ – ٣/٨ – المرفقات الإقليمية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى الفقرة ٣١ من مقرره ٢٠/٢٢، بشأن ميزانية صندوق البيئة: الميزانية المقترحة للبرنامج ودعمه لفترة السنتين ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥، وإلى الفقرة ٧ من مقرره ٢١/٢٢ بشأن التنفيذ الإقليمي لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وقد أجرى تحليلاً واستعراضاً لاستمارة المرفقات الإقليمية التي اقترحتها الأمانة،

وقد نظر في أهمية وجود فهم واضح للأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الأقاليم كل على حدة، ولكيفية تلبية هذه الأنشطة للاحتياجات الإقليمية على نحو ما أعربت عنه العمليات الوزارية،

وإذ يضع في اعتباره الحاجة إلى تحديد النسبة المئوية من الموارد التي تكرسها الإدارات الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للأنشطة الإقليمية،

١ – *يؤكد مجدداً* طلبه الوارد في الفقرة ٣١ من المقرر ٢٠/٢٢ إلى المدير التنفيذي بأن يدرج في برنامج العمل، اعتباراً من فترة السنتين ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧، مرفقات إقليمية تحدد فيها النسبة المئوية من ميزانية صندوق البيئة المخصصة لكل إدارة لتنفيذها على المستوى الإقليمي، وأن يقدم المرفقات إلى الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي للبت فيها؛

٢ – *يطلب* إلى الأمانة أن تعد موجزات حسب الأقاليم عن مجال عمل كل إدارة وتقديم هذه الموجزات إلى مجلس الإدارة، في دوراته العادية، اعتباراً من فترة السنتين ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧، بوصفها وثيقة إعلامية منفصلة.

الجلسة السادسة
٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤

د.إ – ٤/٨ – إدارة النفايات

إن مجلس الإدارة،

إذ يضع في اعتباره أن أساليب الإنتاج والاستهلاك تترك آثاراً متنوعة على البيئة،

وإذ يدرك أن الأنشطة البشرية تولد نفايات غازية وصلبة وسائلة ذات تأثيرات مباشرة على الموارد المائية والمستوطنات البشرية وعلى البيئة بصفة عامة،

وإذ يدرك أيضاً أن قضايا المياه والقضايا المتصلة بإدارة المياه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتوليد النفايات سواء كانت سائلة أو صلبة،

وإذ يضع في اعتباره أن تحسين إدارة نوعية المياه يوقف على سلامة إدارة النفايات وذلك عن تدابير عديدة من بينها معالجة المياه المستعملة والنفايات الصلبة،

١ - يقرر أن يناقش القضايا المتصلة بإدارة النفايات المترلية والصناعية والنفايات الخطرة، ولا سيما فيما يتعلق بالدعم لبناء القدرات والتكنولوجيا، في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛

٢ - يقرر في ذلك السياق أن ينظر في سبل مبتكرة لتعبئة موارد مالية من جميع المصادر المناسبة لدعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في هذا المجال.

الجلسة السادسة
٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤

المرفق الثاني

مبادرة جيجو

موجز الرئيس للجزء الوزاري من الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي،

جيجو، جمهورية كوريا، ٢٩ – ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤

أولاً – المقدمة

١ – اجتمع الوزراء ورؤساء الوفود الآخرون في الفترة من ٢٩ – ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، في جيجو، جمهورية كوريا، في الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وبعد أن أعرابوا بالإجماع عن تقديرهم لكرم ضيافة حكومة جمهورية كوريا، وتحت قيادة رئيس مجلس الإدارة (جمهورية تترانيا المتحدة) ووزراء من كل من شيلي وهنغاريا وسنغافورة وليسوتو وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، انخرط الوزراء ورؤساء الوفود الآخرون في حوار بناء ومداولات استغرقت ثلاثة جلسات تركزت في الأبعاد البيئية ذات الأولوية – والمتطلبات التي تلزم لاتخاذ إجراءات ملموسة ومنسقة – للموضوعات التالية ذات الصلة بالمياه والأهداف المقترنة بها الناشئة عن إعلان الألفية وعن القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة:

(أ) *نهج النظام الايكولوجي، وبخاصة في الإدارة المتكاملة لموارد المياه*

الهدف: تطوير إدارة متكاملة لموارد المياه وخطط لتحقيق كفاءة استخدام المياه بحلول عام ٢٠٠٥، مع دعم للبلدان النامية؛

(ب) *المياه والإصحاح*

الهدف: التقليل إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥، نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب المأمونة والإصحاح الأساسي؛ و

(ج) *المياه والصحة والفقر*

الهدف: التقليل إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥، نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم ونسبة السكان الذين يعانون من الجوع.

٢ – وأثناء المداولات أثار الوزراء ورؤساء الوفود الآخرون عدداً من الأبعاد والمفاهيم البيئية الرئيسية لمواجهة وظائف واحتياجات البيئة الطبيعية وبخاصة المياه، في الجهود المحلية والوطنية والدولية لتحقيق الأهداف المدرجة عاليه. وقد دعا الوزراء ورؤساء الوفود الآخرون رئيس اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقديم آرائهما حول شكل مبادرة جيجو إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الثانية عشرة المرتقبة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وإلى المنتديات الدولية الأخرى ذات الصلة.

٣ - وهذه الوثيقة، التي أعدها الرئيس ورؤساء المناقشات، هي ملخص للمحاورات والمناقشات المثمرة التي أجراها الوزراء ورؤساء الوفود والآخرون أكثر من كونها آراء متوافق عليها في جميع النقاط.

٤ - وبعيداً عن تنميق الكلام إلى الأفعال، شارك الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود أيضاً في أمثلة على الشراكات وأفضل الممارسات المناسبة لكل من الأهداف التي نوقشت، بهدف تحديد تدابير عملية ونهوج واقعية تقوم على التجارب الفعلية. وترد في تذييل لهذه الوثيقة قائمة الملخصات ذات الصفحتين لتلك الشراكات والممارسات وقد نظمت تحت فئات مختلفة إلى جانب أسماء البلدان التي قدمت تلك الملخصات ذات الصفحتين. وأشاد الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود بجهود الحكومات، ولاحظوا أن أفضل الممارسات المقدمة إذا طبقت على نطاق واسع، في بلدان كثيرة سوف تسهم بصورة فعالة في تحقيق الأهداف المدرجة عاليه.

ثانياً - النقاط الرئيسية في المناقشة الوزارية

٥ - شدد الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود على أن الإدارة المتكاملة لموارد المياه التي تضم نهجاً للنظام الايكولوجي هي لبنة أساسية في تحقيق الأهداف الخاصة بالمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية التي سوف تناقشها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الثانية عشرة في سبيل تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف الخاصة بالصحة والتقليل من الفقر.

٦ - واعترافاً بالارتباط المتلازم والأساسي بين حماية البيئة الطبيعية واستدامة استخدامها، وبخاصة موارد المياه وتوفير خدمات الإصحاح السليمة بيئياً، وتحسين المستوطنات البشرية والصحة العامة، والتقليل من الفقر، شدد الوزراء ورؤساء الوفود أولاً على أهمية حماية كل قطرة ماء عذب والاستفادة القصوى منها للتغلب على تحدي المياه العالمي بصورة مستدامة، وثانياً تحويل أية فكرة جيدة إلى أفضل ممارسة لاعتمادها على أوسع نطاق وتطويعها لتلائم المجتمع العالمي بكامله، وثالثاً تعبئة موارد مالية كافية للمياه والإصحاح. وفي هذا السياق، شدد الوزراء ورؤساء الوفود على القضايا التالية:

(أ) إن الأبعاد البيئية المحددة في الأقسام الفرعية (١) ب و(٢) ب و٣ (ب) من الفرع جيم أدناه هي أبعاد أساسية في تنفيذ إعلان الألفية وأهداف القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، وفي تنفيذ الالتزامات والأهداف المتعلقة بالمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية مع إيلاء الاعتبار الواجب لاختلاف الأوضاع في البلدان والأقاليم؛

(ب) هناك حاجة لأن تتحمل البلدان، بالتعاون مع جميع الشركاء المعنيين، المسؤولية الكاملة عن تحقيق الأهداف وأن تظهر عملياً التزاماً سياسياً صارماً وواضحاً بتلك الأهداف عبر أشياء كثيرة من بينها التعاون بين الوزارات وبين القطاعات، والتخصيصات المالية المحلية وأُطر السياسات العامة والتشريعية وبرامج دعم المجتمعات المحلية؛

(ج) ويلاحظ حالياً خلو الكثير من ورقات استراتيجيات تقليل الفقر والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة من أي اعتبارات بيئية وهو أمر تمس الحاجة للاهتمام به؛ هناك حاجة لتضمين الأولويات الوطنية، وورقات استراتيجيات تقليل الفقر والاستراتيجيات والخطط القطاعية للتنمية الوطنية المستدامة، الإجراءات الضرورية والميزانيات المحلية المرتبطة بها للتصدي للأولويات الوطنية للإدارة

المتكاملة للموارد المائية، بإتباع النهوج القائمة على النظام الإيكولوجي، بما في ذلك استدامة توفير مياه الشرب والإصحاح الفعال، والتخلص السليم بيئياً والمأمون من المياه المستعملة؛

(د) والماء عنصر حيوي لتلبية الاحتياجات البشرية الأساسية والأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر وحماية النظم الإيكولوجية؛

(هـ) هنالك حاجة ماسة لضمان أن تكون البلدان في وضع يمكنها من إعداد خطط للإدارة المتكاملة للموارد المائية ولكفاءة استخدام المياه بحلول عام ٢٠٠٥ – بدعم نشط من المجتمع الدولي في شكل مبادرات بناء قدرات ونقل تكنولوجيا وتمويل دولي ومبتكر – باعتبار ذلك خطوة انتقالية نحو تحقيق أهداف المياه والإصحاح وتقليل الفقر في عام ٢٠١٥. وجرى الإعراب عن أن التقدم ليس بالقدر المفروض من منظور عالمي؛

(و) هناك حاجة لإشراك السلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، وبخاصة النساء والسكان الأصليين والشباب، في التصدي للأبعاد البيئية (أنظر أدناه) لأهداف إعلان الألفية والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة والالتزامات والأهداف المتعلقة بالمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية؛

(ز) ينتظر أن تقدم منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، مثل مؤسسات التمويل الدولية ومصارف التنمية الإقليمية، بالاشتراك مع الجهات الفاعلة ذات الصلة الأخرى، مساهمات قيمة في الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في تلبية الاحتياجات المدرجة هنا؛

(ح) ويجب الانتباه لاستمرار ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية ولأهمية الاستعراض المرتقب للسنوات العشر لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

٧ – أقر الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود بأن المسؤولية الأولى والأخيرة عن تنفيذ أفضل الممارسات البيئية تقع على عاتق الحكومات ذات السيادة، وأن الأبعاد البيئية المدرجة في مبادرة جيجو يجب تطويعها بشكل مناسب للمتطلبات السياسية والجغرافية والديموغرافية والثقافية والمتطلبات الأخرى لكل دولة وإقليم على حدة ووفقاً لقدراته.

ألف – الشراكات

٨ – لا بد من الدعم والتعاون لتحقيق ما تقدم، وبنفس القدر، لا بد من إقامة شراكات فيما بين الجهات الفعالة الرئيسية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وبخاصة من حيث صلتها بالقضايا المتشابكة والمتعلقة ببناء القدرات ونقل التكنولوجيا، والمساعدة المالية والتعليم من أجل التنمية المستدامة والأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك.

٩ – رحب الوزراء وغيرهم من ورؤساء الوفود بالشراكات التي طرحت أثناء المناقشات، والتي سوف يورد بعض منها في التذييل لهذه المبادرة. فالشراكات، بما فيها الشراكات التي تدعمها مؤسسات

المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من مؤسسات التمويل الدولية يمكنها أن تضغط لتوفير موارد جديدة وإضافية وبناء القدرات.

١٠ - وقد جرى التأكيد على برنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية بوصفه شراكة حكومية دولية قائمة لمعالجة الأبعاد البيئية لأهداف الإدارة المتكاملة للموارد المائية وكذا لأهداف المياه والإصحاح. وشدد الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود على ضرورة مواصلة تنفيذ الأنشطة والخطط والاستراتيجيات القائمة مثل برنامج العمل العالمي.

١١ - جرت مناقشة مبادرة تحالف الموارد المائية لعام ٢٠٠٥ التي اقترحها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) والشراكة العالمية بشأن المياه. وستقوم اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بتدشين المبادرة في دورتها الثانية عشرة في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

باء - أفضل الممارسات

١٢ - أوجز الوزراء ورؤساء الوفود والآخرون أمثلة كثيرة لأفضل الممارسات في مجالات المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية وتقليل الفقر. وفيما قد تستدعي الحاجة تطويع هذه لكي تلائم أوضاع قطرية أو إقليمية محددة، توجد نهوج عامة، إذا ما طبقت بشكل واسع النطاق، يمكن أن تساهم بقدر كبير في تسريع تحقيق أهداف إعلان الألفية والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بطريقة مستدامة. وكما سبقت الإشارة، ترفق في تذييل هذه المبادرة قائمة بالملخصات ذات الصفحتين للشراكات وأفضل الممارسات التي ناقشها الوزراء ورؤساء الوفود وذلك مع توصيفات مقتضبة. ويمكن الرجوع إلى تجميع الملخصات ذات الصفحتين ذاتها بالوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/17، التي سوف تعمم على جميع أعضاء المجلس/المنتدى والمشاركين الآخرين طي مذكرة بيانية من المدير التنفيذي.

١٣ - رحب الوزراء ورؤساء الوفود "بالعناصر العشرة الأساسية لجمع المياه المستعملة بالبلديات ومعالجتها"، المقترحة من قبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/منظمة الصحة العالمية/صندوق الأمم المتحدة للطفولة/موئل الأمم المتحدة/المجلس التعاوني للتزويد بالمياه والإصحاح، وأوصى الوزراء ورؤساء الوفود بهذه العناصر بوصفها قواعد لأفضل الممارسات يصلح تطبيقها على نطاق واسع من قبل السلطات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية ذات الصلة.

جيم - عناصر للمناقشة الوزارية

١٤ - أكد الوزراء ورؤساء الوفود مراراً على الاعتماد المتبادل بين المواضيع الرئيسية الثلاثة التي نوقشت في الجلسات الثلاث. والنقاط التي أثيرت أدناه تحت العناوين المذكورة غير منفصلة بعضها عن الآخر، بل يفترض أن تكون هناك صلة وعلاقة بين كل منها والنقاط الأخرى.

١ - نهج النظام الإيكولوجي والإدارة المتكاملة للموارد المائية

(أ) الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس

١٥ – شدد الوزراء ورؤساء الوفود على ضرورة أن يسعى المجتمع الدولي والحكومات الوطنية لتحقيق تقدم ملموس نحو تنفيذ هدف الإدارة المتكاملة للموارد المائية بحلول عام ٢٠٠٥. وأقروا بأن لكثير من البلدان برامج قائمة أو قيد التطوير للإدارة المتكاملة للموارد المائية. ومع ذلك، أقروا أيضاً بأن وضع خطط كاملة للإدارة المتكاملة للموارد المائية ولكفاءة استخدام المياه بحلول عام ٢٠٠٥ قد لا يكون ممكناً لجميع البلدان، ولا سيما البلدان ذات القدرات المحدودة. وقد أوضحوا بجلاء أن الإدارة المتكاملة للموارد المائية ينبغي أن توضع بشكل مفصل طبقاً للظروف المحددة، ومن غير المناسب اتخاذ نهج "وضع مقياس واحد ليناسب الجميع". وتنفيذ خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية عملية طويلة الآجل. ويمكن إحراز التقدم نحو وضع الخطط أو مواصلة تطويرها، بحلول عام ٢٠٠٥، إذا توفرت الإرادة السياسية والقدرات اللازمة لذلك.

(ب) النهوج والإجراءات والأبعاد البيئية الرئيسية لتوطيد الإدارة المتكاملة للموارد المائية

١٦ – أقر الوزراء ورؤساء الوفود النهوج والإجراءات والأبعاد البيئية التالية لدعم الإدارة المتكاملة للموارد المائية:

(أ) *الإدارة المشتركة بين القطاعات لموارد المياه:* يشكل الطلب على المياه واستخدامها محور مصالح قطاعية واجتماعيه معقدة وكثيراً ما تكون متنافسة (على سبيل المثال بين الزراعة والصناعة والطاقة والاستخدام المترلي وكذلك بين المناطق الريفية والحضرية). ويلزم التعاون بين جميع القطاعات ذات الصلة وبخاصة بين مديري إمدادات المياه ومديري نوعية المياه؛

(ب) *عملية التخطيط الوطني:* ينبغي أن تولي استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية واستراتيجيات تقليل الفقر (وتدخل فيها الاستدامة البيئية) والخطط الأخرى، الأولوية للمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية، وتشمل الإدارة المتكاملة للموارد المائية، لتيسير جملة أمور من بينها توزيع الموارد بفعالية؛

(ج) *النهوج العابرة للحدود:* يمكن تعزيز الإجراءات الوطنية وتقويتها عن طريق التعاون الإقليمي بين البلدان المعنية، على سبيل المثال عن طريق اتفاقات إدارة أحواض وضفاف الأنهار المتقاسمة والتعاون الدولي في الحالات المناسبة. فالتعاون فيما بين الدول المتشاطئة في إدارة واستدامة استخدام الأنهار المتقاسمة أو المياه الجوفية يمكن أن يفتح الباب لأشكال أخرى من التعاون العابر للحدود ويؤدي إلى الاستقرار الإقليمي؛

(د) *النهج القائم على النظام الإيكولوجي:* ولدى اتخاذ نهج متكامل لإدارة الموارد المائية، ينبغي أن تضع البلدان في اعتبارها النطاق الكامل للتأثيرات في منابع الأنهار ومصباتها في عملية صنع السياسات العامة. وهذا يشمل حماية النظم الإيكولوجية مثل التربة والغابات والأراضي الرطبة والأراضي المنخفضة والمناطق الساحلية، إضافة إلى إدارة الفيضانات والجفاف، ومفهوم التدفقات البيئية وتأثيرات تغير المناخ والكوارث الطبيعية والأنواع الغازية الغريبة؛

(ه) *ربط مبادئ وممارسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية:* في إطار نهج النظام الإيكولوجي للإدارة المتكاملة للموارد المائية، يتعين النظر إلى المناطق

الساحلية باعتبارها جزء لا يتجزأ من إدارة المياه العذبة. وينبغي الترويج لمفهوم الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار، كما ينبغي تيسير الإدارة العلمية والروابط المؤسسية بين إدارة المياه العذبة وإدارة المناطق الساحلية والبحرية، مع أخذ الخبرات المتوفرة على الصعيدين الوطني والإقليمي في الاعتبار؛

(و) *الهياكل المؤسسية والإدارة:* من الأمور الحيوية وضع ترتيبات مؤسسية وتنظيمية قانونية مستدامة ومتماسكة. وتشمل العناصر الرئيسية لذلك تطوير قانون وطني للمياه، وتركيز على أحواض الأنهار، ولا مركزية إلى المستوى المناسب ووضع أهداف ومبادئ توجيهية مناسبة؛

(ز) *الوسائل الاقتصادية:* الماء مورد حيوي ذو قيمة اقتصادية ولا بد من إدارته بكفاءة. فتحسين استخدام الوسائل الاقتصادية مثل السياسات العادلة لتسعير خدمات المياه والتدابير الحافزة التي تعزز من استخدام المياه بكفاءة وبإنصاف، يمكن أن يساعد في إدارة الطلب على خدمات المياه والإصحاح وفي توليد إيرادات جديدة تستثمر في توسيع نطاق هذه الخدمات لتشمل الفقراء؛

(ح) *الرصد والتقييمات وإعداد وتقديم التقارير:* تعتمد فعالية الإدارة المتكاملة للموارد المائية على الدقة والموثوقية العلمية في أحواض الأنهار، بما في ذلك النظم الإيكولوجية والموارد المائية وتتطلب نظرة كلية للضغوط وللتأثيرات. ويمكن أن يشكل تحليل التصورات أداة مفيدة في عملية التخطيط. كما أن إجراء تقييمات الآثار البيئية قبل الأنشطة الإنمائية وأثناءها وبعدها أمر غاية في الأهمية. وينبغي إيجاد وتطبيق نظام شفاف للرصد ولإعداد وتقديم التقارير؛

(ط) *إشراك أصحاب المصلحة:* تتطلب موازنة الطلبات إجراء مشاورات نشطة وشفافة ومشاركة - بما في ذلك على المستوى المحلي — من أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ولا سيما النساء والسكان الأصليين وكذلك مجموعات المجتمع المدني الأخرى ودوائر الأعمال والسلطات المحلية والإقليمية. وكثيراً ما يلزم الأمر إجراء عمليات مبادلة، وينبغي وضع نظم لفض النزاعات. ولا بد من الاضطلاع بأنشطة التعليم وإزكاء الوعي؛

(ي) *بناء القدرات والتدريب*: من الأهمية بمكان تدعيم القدرة على الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وتشمل الخبرات القانونية والمالية والتقييمية والتقنية، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ك) *التكنولوجيات المستدامة*: ينبغي استكشاف وترويج التكنولوجيات البديلة والفعالة من حيث التكلفة مثل تجميع مياه الأمطار والتحلية المستدامة للمياه، وينبغي زيادة نقل التكنولوجيا المناسبة.

٢ - المياه والإصحاح

(أ) الحاجة إلى اتباع نهج سليم بيئياً لتحقيق هدف الإصحاح

١٧ - استناداً إلى النقاط الواردة أعلاه فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة لموارد المياه، أكد الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود على جدوى اعتماد نهج سليم بيئياً لتحقيق هدف القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة المتعلق بالإصحاح. ويتضمن مثل هذا النهج الطلب على خدمات الإصحاح وتأثيراتها على مستجمعات

المياه، وعلى البلدان والمجتمعات الواقعة باتجاه مجاري الأنهار، والبيئة الساحلية. وبالتحديد يتضمن النهج الايكولوجي للإصحاح جميع عناصر الإدارة المائية، بما في ذلك حماية مصادر المياه وإمدادات المياه وجمع المياه المستعملة ومعالجتها وإعادة استخدامها وإعادة توزيعها على البيئة الطبيعية. ويرى الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود أن إمدادات المياه والإصحاح هما ما قد يمكن الاصطلاح على تسميتهما "شريكتي التنمية" ولا ينبغي تناول أي منهما بمعزل عن الأخرى.

(ب) النهج والإجراءات والأبعاد البيئية الأساسية لهدف الإصحاح

١٨ - وفي سياق تطبيق نهج كلي للإصحاح، بما في ذلك جمع المياه المستعملة ومعالجتها وإعادة استخدامها وإعادة توزيعها في البيئة الطبيعية، شجع الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية، وبالدعم الممكن من المنظمات الدولية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على ما يلي:

(أ) إيلاء اهتمام أكبر بالإصحاح وأبعاده البيئية وتأثيراته الصحية والاقتصادية والبيئية وذلك في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) تضمين عملية رصد هدف الإصحاح، قواعد معيارية مفصلة حسب خصائص النظام الإيكولوجي المعين، لتقييم التأثيرات البيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تصريف المياه المستعملة ومعالجتها؛

(ج) اعتماد نهج مرن لتوفير خدمات الإصحاح وإشراك المجتمعات المحلية وخاصة النساء، في تحديد وتطبيق حلول مجتمعية وثقافية ومحددة حسب النظام الإيكولوجي لمشكلة الإصحاح؛

(د) تنشيط الطلب المحلي على خدمات الإصحاح المستدامة بيئياً، بعدة طرق من بينها زيادة الوعي بالآثار الاقتصادية والصحية والبيئية لتوفير خدمات الإصحاح المستدامة وبفوائد توفير تلك الخدمات؛

(هـ) تعزيز استخدام التكنولوجيات المناسبة لمعالجة وإعادة استخدام المياه المستعملة ودعمها بأطر تشريعية واقتصادية توفر الحوافز لحماية خدمات النظام الإيكولوجي؛

(و) تقييم وتطبيق حلول تكنولوجية وإدارية بديلة مناسبة للمجتمع المحلي لجمع ومعالجة وإعادة استخدام المياه المستعملة، مع التمييز بين النهج المتبعة في النظم الإيكولوجية المختلفة وبين النهج المطبقة على الأوضاع الحضرية والريفية؛

(ز) إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للإصحاح البيئي وإمكانات التكنولوجيا الايكولوجية المجربة والنظم الواقعية والسليمة بيئياً لمعالجة المياه المستعملة؛

(ح) النظر، حسبما هو مناسب، في تسعير خدمات المياه، والضرائب والرسوم والتمويل الجزئي وخلق الأسواق والأشكال البديلة أو المكملة لتمويل مرافق جمع المياه المستعملة ومعالجتها استناداً إلى افتراضات واقعية بشأن قدرة المجتمع المحلي على سد تكاليف تجهيز وصيانة وتشغيل نظم جمع النفايات المستعملة ومعالجتها وإعادة توزيعها؛

(ط) تطوير آليات مالية مناسبة ومستدامة، تشمل، حسبما هو مناسب، شراكات بين القطاع العام والخاص، وشراكات بين القطاع العام والعام، وتطوير أسواق لتوفير خدمات إصحاح مع إشراك المؤسسات المالية بشكل سليم.

٣ – المياه والفقر والصحة والمستوطنات البشرية

(أ) الحاجة لتناول قضايا المياه والإصحاح في سياق الجهود المبذولة للحد من الفقر

١٩ – لاحظ الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود أن اتباع نهج مستدام حيال الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية وتحسين الصحة العامة، يستدعي إدراج القضايا البيئية، في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وفي الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، والبرامج الإنمائية الأخرى. وأبرزوا العلاقة السببية بين البيئة والصحة الجيدة والتنمية الاقتصادية.

(ب) المتطلبات البيئية الأساسية لتحقيق هدف الحد من الفقر

٢٠ – اعترف الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود بأن ترجمة نُهج النظام الإيكولوجي إلى إدارة المياه والإصحاح بما في ذلك ما يتعلق بالصحة والحد من الفقر. قد ينطوي على الآتي:

(أ) إدراج الإعتبارات البيئية في أنشطة جميع المجالات التي تتولاها الحكومات وخاصة الإسكان والصحة والتعليم والزراعة والطاقة والتمويل والصناعة وذلك من أجل تحقيق الغايات المشتركة؛

(ب) توجيه النظر إلى حقيقة أن عائدات الإنفاق على قطاعي المياه والإصحاح، هي عائدات مرتفعة وتسهم مباشرة في الحد من الفقر وفي استقرار التنمية الاقتصادية؛

(ج) إجراء البحوث العلمية المناسبة بشأن التنمية الاقتصادية وتقييم تأثيرها على البيئة الطبيعية، والصلات الحاسمة الأهمية القائمة بين الصحة والبيئة والحد من الفقر وتوافر مصادر المياه النقية؛

(د) تشجيع وتمكين الأنشطة المحلية عن طريق اللامركزية، وتفويض مهمة التخطيط اللازم وصنع القرار والتمويل والتشغيل والمحاسبة فيما يتعلق بإدارة المياه والإصحاح، للسلطات المحلية وللمجتمعات المحلية والمستخدمين بما في ذلك النساء؛

(هـ) تعزيز التشاور فيما بين أصحاب المصلحة الوطنيين في مجال رسم السياسات والتنفيذ والرصد والتقييم والإنفاق على التعليم والتنمية البشرية؛

(و) إدراج الأهداف البيئية المحددة حسب طلب المجتمع المحلي، بما في ذلك حماية النظم الإيكولوجية مثل الأراضي والأراضي الرطبة والغابات والمناطق الساحلية ومصادر إمدادات المياه، عن طرق عمل واقعية وحساب واقعي للتكاليف؛

(ز) تشجيع الاستخدام الكفء لتكنولوجيات وتقنيات الإنتاج الأنظف؛

(ح) منح حصة أكبر وأكثر إنصافاً من ميزانيات الإدارة المائية والتنمية الاقتصادية للمشاريع صغيرة النطاق وذلك باستخدام التكنولوجيات العملية ومحتملة التكاليف؛

(ط) تعزيز ضمان الحيازة وحقوق ملكية المياه للفقراء، ولا سيما في الأحياء الفقيرة الحضرية؛

(ي) الإقرار بالدور الجوهري والمركزي للمرأة في مجال إدارة المياه وحقها في حيازة الأراضي والمياه وحقها في الحصول على خدمات الإصحاح، والحاجة إلى إشراك النساء بصورة عادلة في عمليات صنع القرار؛

(ك) تعزيز روح المبادرة للقيام بالأعمال وذلك المشاريع على المستويات المحلية، وتيسير إيجاد فرص العمالة الجديدة والبديلة من خلال توفير الخدمات البيئية، وتوفير الخدمات الاجتماعية كالتوعية والمعلومات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

دال – دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى

٢١ – يضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال عمله في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة الأخرى، بدور مهم يؤديه في المساعدة على تعجيل تنفيذ مبادرات الإدارة المتكاملة لموارد المياه والغايات المتعلقة بالمياه والإصحاح، وذلك بعدة طرق من بينها تقديم الدعم لبناء القدرات بشأن القضايا القانونية والمالية والتقنية وقضايا أخرى والتوعية والرصد والتقييم العلميين وأنشطة نقل التكنولوجيا على المستويين الوطني والإقليمي، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يساعد البلدان في إدراج قضايا الاستدامة البيئية، بما في ذلك المياه والإصحاح، في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة واستراتيجيات الحد من الفقر والخطط الأخرى. وينبغي تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تنظيم الاجتماعات، بما في ذلك قدرته على تيسير الحوارات عبر الوطنية بناء على الموافقة التامة للبلدان المعنية، ومشاركته الناشطة في الشراكات.

٢٢ – وجهت الدعوة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، للقيام عن طريق التعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة المختصة والشراكة العالمية من أجل المياه والشركاء الآخرين، وبناء على الطلب، لتحديد طرائق إدراج النُهُج المستدامة بيئياً المتبعة في مجال المياه والإصحاح، في متون السياسات الوطنية المتعلقة بالمياه وفي الخطط القطاعية وخطط الإدارة المتكاملة لموارد المياه وكذلك في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، واستراتيجيات التنمية المستدامة. وأكد الوزراء ورؤساء الوفود الآخرون، في هذا السياق على أهمية تعزيز التفاعل بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات المالية الدولية ولا سيما البنك الدولي. كما شدد الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود على ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل الاضطلاع بهذه الأعمال، بتطوير خطة عمل، ذات أُطر زمنية ومعايير وأهداف ورفع تقرير عن ذلك إلى مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين.

٢٣ – كما دعا الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إقامة علاقة أوثق بين إدارة المياه وإدارة النظم الإيكولوجية وذلك عن طريق وضع تصور للنظم الإيكولوجية الموجودة في مختلف المناطق وتحديد السبل لتحقيق حمايتها بصورة أفضل وذلك بالتشاور والتوافق الوثيقين مع البلدان المعنية.

٢٤ – ودعا الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود إلى مواصلة تطوير المبادئ التوجيهية بشأن الإصحاح غير الضار بالبيئة استناداً إلى أفضل الممارسات، ومع مراعاة الظروف المختلفة مثل البيئات الريفية والحضرية

والمدن المتضخمة والمواقع كالأراضي الداخلية على ضفاف الأنهار أو سواحل البحار. كما دعوا برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بناء على طلب من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، إلى التعاون مع الوكالات الوطنية المختصة في هذا العمل.

٢٥ – وعلق الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود أهمية على الدور الذي يجب أن يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في توفير مدخلات بيئية "لاستعراض عام ٢٠٠٥" لتنفيذ الغايات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وغايات وأهداف التنمية المستدامة.

٢٦ – حث الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود برنامج الأمم المتحدة للبيئة على كفالة إدراج الأبعاد البيئية في استراتيجيات الحد من الفقر، والعمل، في هذا الصدد، بشكل وثيق مع المؤسسات المالية الدولية ولا سيما البنك الدولي.

٢٧ – حث الوزراء وغيرهم من رؤساء الوفود برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة إدراج قضايا المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية في أنشطته الخاصة بالتقييم البيئي فيما بعد الصراعات كتلك الجارية في البلقان، وأفغانستان والعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة، مع التأكيد على أن السلم والتعاون يشكلان أهم الشروط الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٨ – تم تشجيع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المشاركة النشطة في الشراكات المعنية، بما في ذلك على سبيل المثال مبادرة الاتحاد الأوروبي بشأن المياه من أجل الحياة.

تذييل

مواجيز في صفحتين: ورقات معلومات أساسية للمشاورات الوزارية أثناء الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، ٢٩ – ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤، جيجو، جمهورية كوريا*

الفئة:	**الإدارة المتكاملة للموارد المائية**
١ – **أستراليا:**	تدفقات البيئة: مبادرة موري الحية
٢ – **النمسا:**	مشروع "الأنهار الحية"
٣ – **بلجيكا:**	(أ) منطقة فلاندر – مرسوم فلاندر بشأن السياسة المتكاملة للمياه
	(ب) منطقة بروكسل: الإدارة الحضرية للمياه في منطقة العاصمة بروكسل
	(ج) الحكومة الاتحادية – التعاون الإنمائي في المغرب
٤ – **كندا:**	(أ) العلم من أجل صنع القرار: قياس التقدم المحرز بشأن تنفيذ السياسات
	(ب) المبادرة الكندية للمجتمعات المحلية المستدامة
	(ج) نماذج أساليب الإدارة على مستوى مستجمعات المياه في كندا
٥ – **الصين:**	منع تلوث المياه ومكافحته – سياسات الصين وتجاربها الناجحة
٦ – **كوبا:**	نقاط للبحث: كوبا – دراسة حالة
٧ – **الدانمرك:**	إدارة موارد المياه الجوفية في الدانمرك
٨ – **الاتحاد الأوروبي:**	مبادرة المياه للاتحاد الأوروبي
٩ – **الاتحاد الأوروبي:**	التوجيه الإطاري للمياه للاتحاد الأوروبي: غرض العملية وتنفيذها
١٠ – **فنلندا:**	النهج على أساس كل خطوة على حدة في حماية المياه في فنلندا
١١ – **فرنسا:**	كشف حقائق بشأن خطة تنمية المياه وإدارتها
١٢ – **اليونان:**	مشروع بنيوز النموذجي لأحواض الأنهار
١٣ – **جمهورية إيران الإسلامية:**	حوافز من أجل الصناعات
١٤ – **أيرلندا:**	تجميع إمدادات المياه الخاصة صغيرة النطاق لخلق الحجم اللازم منها لبرنامج الاستثمار من أجل تحسين جودة مياه الشرب في أيرلندا الريفية
١٥ – **إيطاليا:**	تجربة إيطاليا في تخطيط قطاع المياه: اتفاق برنامج إطاري
١٦ – **اليابان:**	موجز بالممارسات المبتكرة في اليابان
١٧ – **كينيا:**	تجميع مياه الأمطار في كينيا
١٨ – **كينيا وبلدان حوض نهر النيل:**	مبادرة حوض نهر النيل
١٩ – **الجماهيرية العربية الليبية:**	النهر الاصطناعي العظيم

* ترد الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/17 موجزات بالممارسة المبتكرة المقدمة من الحكومات ("ذات الصفحتين").

٢٠ –	**النرويج:**	النهج المتكامل لتخطيط استخدامات الأراضي
٢١ –	**جمهورية كوريا:**	(أ) تطوير وتنفيذ إجراءات إدارة جودة المياه من أجل الأنهار الرئيسية الأربعة
		(ب) الإجراءات الشاملة بشأن حفظ المياه
		(ج) مبادرة الدعم من أجل المناطق المحيطة بالسدود
		(د) مبادرة استعادة بيئة الينابيع
٢٢ –	**سنغافورة:**	برنامج سنغافورة للإدارة المتكاملة للموارد المائية
٢٣ –	**سلوفينيا:**	التنمية المستدامة لمنطقة بحار الأدرياتيك والأيونيان – الجوانب البيئية
٢٤ –	**إسبانيا، البرتغال والمكسيك:**	عناصر أمريكية لاتينية لمبادرة المياه الخاصة بالاتحاد الأوروبي
٢٥ –	**تايلند:**	ممارسات مبتكرة في مجال المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية والقضاء على الفقر
٢٦ –	**الولايات المتحدة الأمريكية:**	(أ) من المنابع إلى المصاب – شراكة في منطقة الكاريبي الأوسع لتشجيع الإدارة السليمة للمياه والنظم الإيكولوجية
		(ب) صندوق حفظ المياه -FONAG صندوق المياه لكيتو – التزام البلديات بحماية المياه
		(ج) بروتوكولات التقييم البيولوجي السريع
		(د) البرنامج الوطني لمصباب الأنهار

المنظمات غير الحكومية

٢٧ –	**المنظمة العالمية لتجميع مياه الأمطار (GHRO) (كينيا):**	تجميع مياه الأمطار
٢٨ –	**الرابطة الدولية لنظم مستجمعات مياه الأمطار (Iresa) (كينيا):**	تجميع مياه الأمطار

الفئة	**المياه والإصحاح**	
١ –	**النمسا:**	مشاريع المياه المستعملة في البلدان المجاورة مثل الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا التي تشترك في تمويلها النمسا
٢ –	**بلجيكا:**	(أ) منطقة بروكسل – الإدارة الحضرية للمياه في منطقة العاصمة بروكسل
		(ب) منطقة والون – سعر المياه
٣ –	**البوسنة والهرسك:**	ممارسات مبتكرة تتعلق بالقضايا البيئية المتصلة بالمياه في البوسنة والهرسك
٤ –	**شيلي:**	موارد المياه
٥ –	**كوت ديفوار:**	الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال إمدادات المياه والإصحاح، حالة لكوت ديفوار

٦ –	**الدانمرك**	(أ) ممارسات مبتكرة وتجربة هامة في التعاون البيئي الدانمركي مع وسط وشرق أوروبا بشأن المياه والإصحاح
		(ب) ممارسات مبتكرة في تخطيط وتنفيذ الدعم الدانمركي لتطوير قطاع المياه – من مفاهيم المشاريع وحتى نهج على مدى القطاع: حالة أوغندا
٧ –	**مصر:**	النهج المبتكر لإدارة المياه المستعملة للبلديات: تجربة مصر
٨ –	**فنلندا:**	نهج كل خطوة على حدة بشأن حماية المياه في فنلندا
٩ –	**أيرلندا:**	دعم أيرلندا التعاوني الإنمائي المقدم لبرنامج دعم قطاع خدمات المياه لحكومة جنوب أفريقيا "مازيبماني"
١٠ –	**إسرائيل:**	تجربة إسرائيل في مجال إدارة المياه والمياه المستعملة
١١ –	**اليابان:**	موجز للممارسات المبتكرة في اليابان
١٢ –	**كينيا:**	تجميع مياه الأمطار: خيار صالح لكينيا
١٣ –	**موريشيوس:**	إعادة استعمال الدوافق لأغراض الري ولصون نوعية مياه البحيرات الضحلة في منطقة خليج جراند
١٤ –	**هولندا:**	ممارسات مبتكرة في إمدادات مياه الشرب في هولندا – الأعمال الخاص، الملاكون العامون
١٥ –	**جمهورية كوريا:**	حيازة موارد مالية ثابتة لمرافق معالجة مياه المجارير
١٦ –	**الاتحاد الروسي:**	ممارسة من أجل إدارة الموارد وإمدادات المياه والإصحاح في روسيا
١٧ –	**سلوفاكيا:**	مسألة المياه والإصحاح – التركيز على الإصحاح
١٨ –	**إسبانيا والبرتغال والمكسيك:**	العنصر الأمريكي اللاتيني لمبادرة المياه للاتحاد الأوروبي
١٩ –	**سري لانكا:**	ممارسات مبتكرة للمياه والإصحاح
٢٠ –	**السويد:**	ممارسات مبتكرة لتعزيز تنفيذ أهداف القمة العالمية للتنمية المستدامة – مبادرة سويدية من أجل الإصحاح البيئي
٢١ –	**تايلند:**	ممارسات مبتكرة في مجال المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية والقضاء على الفقر
٢٢ –	**الولايات المتحدة الأمريكية:**	(أ) مرافق مجتمعية للمياه والإصحاح
		(ب) سلطة الإئتمانات الإنمائية التابعة لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية
		(ج) نظم المياه المأمونة
		(د) حالة الصناديق المتجددة
		(هـ) برنامج إدارة مستجمعات المياه لمدينة نيويورك
الفئة		**المياه والصحة والفقر**
١ –	**اليابان:**	موجز بممارسات مبتكرة في اليابان

٢ –	**تايلند:**	ممارسات مبتكرة في مجال المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية والقضاء على الفقر
٣ –	**الولايات المتحدة الأمريكية:**	المياه من أجل الفقراء
الفئة		**عام**
١ –	**النرويج**	النهج المتكامل لتخطيط استخدامات الأراضي

المرفق الثالث

تقرير اللجنة الجامعة

أولاً – مقدمة

١- عملا بمقرر مجلس الإدارة بشأن تنظيم عمل دورته، والذي اعتمد في الجلسة العامة الأولى للدورة في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٤، عقدت اللجنة الجامعة أربعة اجتماعات تحت رئاسة السيدة تانيا فان غول (هولندا)، نائبة رئيس المجلس/المنتدى، وذلك في ٢٩ و ٣٠ و ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٤ للنظر في البند ٤ من جدول الأعمال (التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة)، والبند ٥ (نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الأهمية لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي)، والبند ٧ (أسلوب الإدارة البيئية الدولية: تنفيذ مقررات الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بشأن تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بأسلوب الإدارة البيئية الدولية)، على النحو الذي أناطه المجلس المنتدى بها.

٢- وقامت اللجنة في اجتماعها الأول، يوم ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٤، بتعيين السيد كارلوس ألبرتو غامبا لوبيز (كولومبيا) نائبا للرئيس، والسيد أندرو كيبتون (كينيا) مقررا للدورة.

٣- اقترحت الرئيسة، ووافقت اللجنة على اقتراحها، بأن يتم تناول بنود جدول الأعمال بالترتيب التالي: البند ٧ ثم البند ٤ ثم البند ٥. وقامت الأمانة، أثناء المداولات التي جرت في اللجنة الجامعة، بتقديم كل بند يتم النظر فيه، وبعد ذلك يعرب الممثلون عن آرائهم بصدده.

ثانياً– أسلوب الإدارة البيئية الدولية: تنفيذ مقررات الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بشأن تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بأسلوب الإدارة البيئية الدولية (البند ٧ من جدول الأعمال)

٤- تناولت اللجنة البند ٧ من جدول الأعمال في اجتماعها الأول، يوم ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٤، وقامت الأمانة بتقديمه. وكان معروضا على اللجنة أثناء نظرها في البند الوثائق التالية: UNEP/GCSS.VIII/5 وAdds.1-4 وAdd.1/Corr.1، التي تقدم نظرة عامة عن التقدم المحقق بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية، وعناصر لخطة استراتيجية حكومية دولية بشأن الدعم التكنولوجي وبناء التكنولوجيا، وتقريرا بشأن عمل فريق الإدارة البيئية، وتجميعا للردود الواردة بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واستنتاجات وتوصيات المشاورات الحكومية الدولية بشأن هذه القضية؛ والوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/6 التي تقدم تجميعا لآراء الحكومات بشأن مسألة شمولية عضوية مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛ والوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/8 التي تحتوي على مشروع تقرير يحلل المسائل الإضافية المتعلقة بتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي طرحتها أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأعدت تحت إشراف اللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة التابعة للمجلس الدولي للعلوم؛ والوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/12 بشأن الجدول الإرشادي الطوعي للمساهمات. وقررت اللجنة أن تتناول القضايا الواردة تحت البند جملة.

٥- وأثناء المناقشة العامة، أدلى ببيانات ممثلو أستراليا وكندا والصين وكوبا ومصر وإندونيسيا والهند وأيرلندا، الذي تكلم بالنيابة عن ١٥ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي و١٠ دول منضمة إليه، واليابان وكينيا والمكسيك ونيوزيلندا ونيجيريا والنرويج وعمان وباكستان، الـذي تكلم بالنيابة عـن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي والسنغال وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية.

٦- أعرب الممثلون عن آرائهم بشأن شتى أوجه أسلوب الإدارة البيئية الدولية والإجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الصدد تنفيذا لمقرر مجلس الإدارة د.إ - ١/٨ . وأثنى الكثيرون على ما قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من عمل في هذا المجال حتى حينه، في حين شدد آخرون على الحاجة إلى تنفيذ كامل لجميع أوجه التوصيات المتعلقة بأسلـوب الإدارة البيئية الدوليـة المنصوص عليها في المقرر د.إ - ١/٨: ورأى آخرون أن اهتماماً مفرطاً قد تم إيلائه لعناصر معينة. وأعربت الحكومات عن آراء متضاربة بشأن قضية شمولية العضوية.

٧- أجاب ممثل الأمانة على الأسئلة التي أثارها الممثلون والملاحظات التي أبدوها بشأن البند. ووافق، على وجه الخصوص، على أن ثمة حاجة إلى نهج متوازن إزاء تنفيذ المكونات الستة للاستراتيجية الخاصة بالنهوض بأسلوب الإدارة البيئية الدولية وإلى تنسيق معزز لتشجيع المزيد من التوافق النشاطي، وتجنب التداخل والازدواجية وكفالة حصول الدول الأعضاء على شيء قيم مقابل المال. كما أحاطت الأمانة علما بطلب توضيح دور الفعاليات الأخرى من خارج الأمم المتحدة المدعوة للمشاركة في فريق الإدارة البيئية. وفيما يتعلق بالاقتراح الخاص بضرورة قيام الأمانة بذكر الفوائد التي قد تعود على شمولية عضوية مجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، فقد أشار إلى أن مسألة شمولية العضوية يرجع البت فيها إلى مجلس الإدارة في نهاية الأمر.

ثالثا- التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة (البند ٤ من جدول الأعمال)

٨- تناولت اللجنة البند ٤ من جدول الأعمال في اجتماعها الثاني، يوم ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٤، وقامت الأمانة بتقديمه. وكان معروضا على اللجنة، في غضون نظرها في البند، الوثائق التالية: الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/2 التي تقدم تقرير المدير التنفيذي عن حالة البيئة؛ والوثيقة UNEP/GCSS.VIII/6 التي تقدم تقريرا مرحليا للمدير التنفيذي عن تنفيذ مقررات مجلس الإدارة تلبية لدعوة مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين؛ والوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/2، التي تقدم *الكتاب السنوي لتوقعات البيئة العالمية ٢٠٠٣* ؛ والوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/3 التي توجز التقدم المحقق في تنفيذ مشروع مشترك لمعالجة مشكلة الغبار والعواصف الرملية في شمال شرق آسيا؛ والوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/9 التي توفر معلومات عن تنفيذ ميزانية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٩- قدم ممثل الأمانة لمحة عامة موجزة عن التقدم المحقق في تنفيذ مقررات مجلس الإدارة ١/٢٢ ثانيا، و ٤/٢٢ رابعا، و ٦/٢٢ و ١٣/٢٢ و ٢٠/٢٢ و ٢١/٢٢، واستعرض حالة البيئة بإيجاز من حيث صلتها بأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التقييم البيئي والإنذار المبكر، والتقييمات الموضوعية، وتقييم المساهمة البيئية في التنمية وحالة البيئة في الأقاليم.

١٠- وأثناء المناقشة العامة، أدلى ببيانات ممثلو أستراليا والصين وكولومبيا وكوبا والهند وجامايكا واليابان وكينيا ومنغوليا ونيجيريا وجمهورية كوريا والسودان وتونغا والولايات المتحدة الأمريكية. وأثنى الكثير من الممثلين على ما قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة من عمل في هذا المجال، وحثوا على مواصلة تدعيم هذا العمل. وأكد البعض منهم على الحاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للقضايا الإقليمية أو دون الإقليمية، مثل العواصف الرملية والبيئة البحرية والساحلية.

١١- أعربت الأمانة عن تقديرها للتعهدات الكثيرة بشأن التعاون المستمر والمكثف الذي تلقته من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية الوثيقة الصلة.

رابعاً- نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الأهمية لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي (البند ٥ من جدول الأعمال).

١٢- تناولت اللجنة البند ٥ من جدول الأعمال في اجتماعها الثاني، يوم ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٤، وقامت الأمانة بتقديمه. وكان معروضا على اللجنة، في غضون نظرها في البند، الوثائق التالية: الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/3 التي تحتوي على تقرير المدير التنفيذي عن نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية ذات الأهمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، والوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/7 التي تحتوي على معلومات عن القضايا الناشئة عن القرارات الصادرة عن الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين ذات الأهمية لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقام ممثل الأمانة كذلك بإحاطة اللجنة علما بأنه تم عقد اجتماعين حكوميين دوليين إضافيين لهما أهمية للمجلس/المنتدى منذ أن تم إعداد تقرير المدير التنفيذي بشأن القضية، هما الاجتماع الاستثنائي للأطراف في بروتوكول مونتريال الذي تم فيه اعتماد قرارات هامة بشأن قضية بروميد الميثيل، والاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والذي قام الأمين التنفيذي للاتفاقية بعد ذلك بتقديم تقرير عنه، مستعرضاً الكثير من النتائج الهامة الكثيرة لهذا الاجتماع. كما قام ممثل الأمانة بإحاطة اللجنة علماً بإيجاز عن الاستعدادات التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل الاجتماع الدولي المقبل بشأن استعراض السنوات العشر لتنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي سيعقد في وقت لاحق من السنة الحالية في موريشيوس.

١٣- وأثناء المناقشة العامة، أدلى ببيانات ممثلو أستراليا وكولومبيا وكوبا وإندونيسيا وأيرلندا، متكلماً بالنيابة عن ١٥ دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي و ١٠ دولة منضمة إليه، واليابان ونيجيريا وقطر وجمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية تترانيا المتحدة وأوروغواي. وأشار الممثلون إلى ما أنجزه برنامج الأمم المتحدة للبيئة من عمل فعال في متابعة الاجتماعات الحكومية الدولية الرئيسية، بما في ذلك دعمه للاجتماع الحكومي الدولي بشأن استعراض السنوات العشر لبرنامج عمل بربادوس.

١٤- أجاب ممثل الأمانة على الأسئلة التي أثارها الممثلون والملاحظات التي أدلوا بها بشأن البند. وأشار، على وجه الخصوص، إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة سيساهم بنشاط في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥ في كوبه باليابان؛ وأحاط علماً بالشواغل التي أعرب عنها حيال أن التداخل بين الاجتماعات والعمليات المتصلة بالمواد الكيميائية يعرض موارد البلدان النامية القليلة المستخدمة، لخطر تحمل المزيد من الأعباء وطمأن اللجنة إلى أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يؤيد تماما اتباع

نهج أصحاب المصلحة المتعددين إزاء إدارة المواد الكيميائية وأن عملية إعلان باهيا مدمجة بعمق فيما يقوم به من عمل بشأن المواد الكيميائية، على النحو الذي توضحه وثائقه بهذا الشأن، وأكد أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يتعاون عن كثب مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وقد صعد من أنشطته في مجال التعليم.

خامساً– البيانات التي أدلت بها منظمات

١٥– استمعت اللجنة إلى بيانات من ممثلي المنظمات التالية أثناء المداولات التي جرت بشأن البنود ٤ و٥ و٧: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وأمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وأمانة اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية، ومنظمة التجارة العالمية، وبنك التنمية الآسيوي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المرأة من أجل البيئة والتنمية، والمجلس الدولي للمجتمعات الراعية. وأبرزوا مجالات اختصاصات كل منها، علاوة على تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وعزمها على مواصلة تعزيز هذا التعاون والتنسيق.

سادساً–النظر في مشاريع المقررات

١٦ – نظرت اللجنة، وأقرت مشاريع المقررات التالية من أجل إحالتها إلى الجلسة العامة: الدول الجزرية النامية الصغيرة، المرفقات الإقليمية، تنفيذ المقرر د.إ – ١/٧ بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية؛ وإدارة النفايات.

سابعاً – اختتام اجتماع اللجنة الجامعة

١٧ – أعلن رئيس اللجنة اكتمال عمل اللجنة الجامعة، واختتم اجتماعها الرابع والأخير في تمام الساعة الثالثة بعد ظهر الأربعاء، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤.

المرفق الرابع

تقرير عن عمل فريق الإدارة البيئية الدولية

أولاً – المقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والخمسين، في قرارها ٢٠٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، إعداد تقرير عن عمل فريق الإدارة البيئية وإتاحته للجمعية العامة في دورتها المقبلة عن طريق مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢ – اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في دورته الاستثنائية السابعة، بموجب مقرره د.إ–١/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ المتعلق بالإدارة البيئية الدولية، تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بالإدارة البيئية الدولية، وتضمن التقرير توصيات بشأن موضوع تعزيز الإدارة البيئية الدولية. وفيما يتعلق بفريق الإدارة البيئية، ينص التقرير على "أن اضطلاع مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بدوره في رسم السياسات على نحو فعال، يقتضي وجود أداة تعمل على مستوى ما بين الوكالات لتعزيز التنسيق بين السياسات على امتداد الأنشطة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة. وفريق الإدارة البيئية هو هذه الأداة، ويجب تكليفه بأن يقدم إلى المنتدى تقارير سنوية، آخذاً في حسبانه أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٧/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وكذلك تقارير بشأن قضايا محددة تنشأ في مجرى عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة، يمكن للمنتدى أن يطرح على أساسها توصيات بشأن عمل فريق الإدارة البيئية."

٣ – ويقدم هذا التقرير ملخصاً للعمل الذي اضطلع به فريق الإدارة البيئية حتى شباط/فبراير ٢٠٠٤، مع التركيز على الأنشطة التي ظل يضطلع بها الفريق منذ منتصف عام ٢٠٠٣، عندما أنشئت أمانته الدائمة في جنيف، سويسرا.

ثانياً – معلومات أساسية

٤ – أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فريق الإدارة البيئية بغرض تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات على مستوى منظومة الأمم المتحدة في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية. وكان ذلك بمثابة حصيلة رئيسية لسلسلة شاملة من التدابير التي صدقت عليها الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، لتعزيز تنسيق الإجراءات في إطار منظومة الأمم المتحدة في هذه المجالات، وذلك بناء على توصية الأمين العام في تقريره عن البيئة والمستوطنات البشرية (A/53/463). وقد أيدت الجمعية العامة أيضاً مقترح الأمين العام بإنشاء فريق إدارة بيئية، في قرارها ٢١٧/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٥ – وجرى التأكيد على ولاية الفريق في خطة تنفيذ نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، في الفقرة ١٤٠ (ب) من الفصل الحادي عشر المعنون "الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة". حيث تنص هذه الفقرة على ضرورة أن يقوم المجتمع الدولي بـــ "تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، وفيما بينها وبين المؤسسات المالية والدولية، ومرفق البيئة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية"، مستعيناً بالهيئات الأخرى ومن بينها فريق الإدارة البيئية.

ثالثاً – ولاية فريق الإدارة البيئية وتشكيله

٦ – يسعى فريق الإدارة البيئية إلى تعزيز التعاون المشترك بين الوكالات بإتباع نهج يرتكز على إدارة القضايا وحل المشكلات. كما يرمي إلى إيجاد حلول لقضايا مهمة وأخرى آخذة في الظهور على جدول أعمال البيئة والمستوطنات البشرية، ولتهيئة الظروف للعمل المشترك.

٧ – صدقت لجنة التنسيق الإدارية، على اختصاصات الفريق، في عام ١٩٩٩، على النحو الذي ورد في هذا التقرير في أعقاب عملية مشاورات جرت من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة التابعة للجنة، ولجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي. والتصور الموضوع للفريق، في اختصاصاته، هو أن يكون بمثابة آلية مرنة، تجتمع فقط عند الضرورة وذلك لتسهيل معالجة القضايا الآخذة في الظهور في الوقت المناسب ولوضع المعارف المتاحة لدى منظومة الأمم المتحدة في صورة متكاملة. وأنشأت تلك الاختصاصات هيكلاً بمستويين للفريق: هيئة رفعية المستوى لصنع القرار، وهي فريق الإدارة البيئية ذاته، برئاسة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ويتألف من مسؤولين رفيعي المستوى من المنظمات الأعضاء في الفريق، ومستوى ثان من أفرقة إدارة القضايا تكون متخصصة ومحكومة بأطر زمنية يُنْشئها فريق الإدارة البيئية. وتُحَل هذه الأفرقة الأخيرة بإنتهائها من أداء مهامها. ويوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة خدمات الأمانة لفريق الإدارة البيئية.

٨ – وتتكون عضوية فريق الإدارة البيئية من الوكالات المتخصصة وأجهزة وبرامج منظومة الأمم المتحدة، بما فيها أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، بالإضافة إلى مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ويقيم فريق الإدارة البيئية أيضاً علاقات عمل محددة مع منظمات غير حكومية وتنظيمات المجتمع المدني الأخرى والقطاع الخاص حول قضايا منتقاة.

رابعاً – برنامج العمل

٩ – وطوال الفترة ما بين إنشاء فريق الإدارة البيئية ودخول أمانته مرحلة التشغيل الكاملة في عام ٢٠٠٣، عقد الفريق مشاورات حول قضايا منتقاة معينة، مثل تنسيق الإبلاغ فيما يتصل بالتنوع البيولوجي، وساهم كذلك في جهود العمليات الحكومية الدولية، مثل الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بأسلوب الإدارة البيئية الدولية.

١٠ – وبفضل إعمال مقرر مجلس الإدارة د.إ–١/٧ وخطة تنفيذ قمة جوهانسبرج، اكتسب فريق الإدارة البيئية قوة ونشاطاً وأصبح يعمل بصورة كاملة في منتصف ٢٠٠٣، وفور إنشاء أمانته الدائمة في جنيف، سويسرا.

١١ – اجتمع فريق الإدارة البيئية مرات عديدة لوضع برنامج عمله الجديد للأجلين القصير والمتوسط. وعلى ضوء التطورات الأخيرة في التعاون الدولي، وعلى وجه التحديد النتائج التي أسفرت عنها القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، والمؤتمرات الرئيسية الأخرى، مثل الدورات الأخيرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، والدورة الحادية عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة ومجلس إدارة موئل الأمم المتحدة، نظر فريق الإدارة البيئية، في اجتماعه المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٣، في الطريقة المثلى التي تمكنه من المساهمة في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة في مجالات البيئة والمستوطنات البشرية.

١٢ – وتحدد خطة تنفيذ جوهانسبرج – وهي إحدى أهم نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة – مجموعة من القضايا شديدة الوطأة التي تواجه المجتمع الدولي في سعيه لتحقيق مستقبل مستدام للشعوب وللبلدان ولكوكب الأرض. فالقضاء على الفقر، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتقديم الدعم لأفريقيا، ووسائل التنفيذ – كل هذه المجالات تتطلب إتخاذ إجراءات على جميع المستويات لعكس الاتجاهات السلبية السائدة، مع أمل إرساء الأسس اللازمة لتحقيق مستقبل واعد ومزدهر. والمطلب الأساسي الملح هنا هو التنفيذ.

١٣ – ولمواجهة هذه التحديات، يصبح تضافر الجهود المبذولة من جميع الجهات الناشطة المعنية، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات الكثيرة من أصحاب المصلحة، أمراً ضرورياً أكثر من أي وقت مضى. ولذا يتعين على هيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها وغيرها من المؤسسات الدولية النشطة في مجال التنمية المستدامة، أن تتكاتف للمساهمة في التنفيذ.

١٤ – وعلى ضوء هذه الخلفية، اتفق فريق الإدارة البيئية على تركيز عمله على المساهمات العملية لتنفيذ جدول الأعمال المذكور. ولذا ينبغي أن يصبح هذا الفريق منتدىً يتمكن جميع الأعضاء فيه من تبادل آرائهم وتدارس شواغلهم في القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومن تقييم ما يُحْرَز من تقدم أو تحديد العقبات التي تعترض ذلك، وتطوير خيارات لسياسات عامة للتصدي لهذه القضايا، ونقل آرائهم وتوصياتهم إلى المنتديات الحكومية الدولية، مثل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، ومجلس إدارة موئل الأمم المتحدة واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. وإنطلاقاً من روح قمة جوهانسبرج، يعتزم فريق الإدارة البيئية أن يشرك في عمله المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات العلمية وغيرها من أصحاب المصلحة.

خامساً – الأنشطة

ألف – مساهمات فريق الإدارة البيئية في العمليات الحكومية الدولية الرئيسية

١ – المساهمة في عملية الإدارة البيئية الدولية

١٥ – وفي ضوء التحضيرات للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في دورته الحادية والعشرين، المعقودة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، المقرر ٢١/٢١ المتعلق بأسلوب الإدارة البيئية الدولية، والذي أنشأ بمقتضاه فريقاً حكومياً دولياً مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم، مكلفاً بإجراء تقييم موجه للسياسات العامة، وشامل لجوانب الضعف المؤسسي الراهن، إضافة إلى احتياجات وخيارات تعزيز الإدارة البيئية الدولية. وقدم هذا الفريق تقريره الذي اشتمل على تحليل وعلى خيارات لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في دورته الاستثنائية السابعة في شباط/فبراير ٢٠٠٢.

١٦ – وخلال الاجتماعات التي عقدها فريق الإدارة البيئية في عام ٢٠٠١، ناقش الفريق عملية الإدارة البيئية الدولية المتواصلة، حيث قدم أعضاؤه اسهاماتهم وتعليقاتهم على المقترحات التي طرحت أثناء العملية. وقد أدرجت تلك الإسهامات في الوثائق ذات الصلة.

٢ – المساهمة في تنفيذ نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في مجالات المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية

١٧ – وكان ثمة إقرار بأن الإدارة المستدامة للموارد المائية تُعَدَ واحداً من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في سعيه نحو تحقيق التنمية المستدامة. وأن القضايا المرتبطة بالمياه لا تقتصر فقط على كونها واحدة من المجالات ذات الأولوية للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، بل هي محط تركيز أعمال المتابعة في اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، وعلى وجه التحديد في دورتيها الثانية عشرة والثالثة عشرة، ومحط تركيز الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

١٨ – وتدعو خطة تنفيذ القمة العالمية، في الفقرة ٢٩ من الفصل الرابع، المتعلق بحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى تعزيز "التنسيق الفعال فيما بين مختلف الهيئات والعمليات الدولية والحكومية الدولية المعنية بالقضايا المتصلة بالمياه، ضمن منظومة الأمم المتحدة وبين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية".

١٩ – وفي ضوء هذه المعلومات الأساسية، ووفقاً للنهج الشامل الذي يتبعه فريق الإدارة البيئية، فقد قرر الفريق أن يساهم في مداولات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أثناء دورته الاستثنائية الثامنة وتحديداً في مداولات اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الثانية عشرة بشأن المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية. وقدم الأعضاء آراءهم حول جوانب بيئية محددة من قضايا المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية وخلال اجتماع فريق الإدارة البيئية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وقد أدرجت نتائج هذه المناقشات في ورقة المعلومات الأساسية الموجهة للمشاورات الوزارية الواردة في الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/4، وذلك بهدف المساعدة على تركيز المشاورات الوزارية في الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على جوانب بيئية محددة للمياه والإصحاح والمستوطنات البشرية، إضافة إلى التوصيات العملية الخاصة بالتنفيذ.

٢٠ – وبالإضافة إلى ذلك، وبغية تعزيز جوانب النقاش المشترك بين الوكالات، التمس فريق الإدارة البيئية من أعضائه تزويده بالمعلومات عن أنشطتهم في هذه المجالات، وأعد ورقة إعلامية عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة التي تتناول الجوانب البيئية لجدول أعمال المياه، وترد هذه الورقة في الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/INF/5. وقد عمل فريق الإدارة البيئية بشكل وثيق مع جهاز الأمم المتحدة للمياه، وهو آلية مشتركة بين الوكالات المسؤولة عن تنسيق متابعة القرارات المرتبطة بالمياه الصادرة عن القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة ومتابعة الهدف الإنمائي للألفية المرتبط بالمياه العذبة. وترد تفاصيل نتائج هذا العمل في المرفق الأول لهذه الورقة.

٣ – المشاورات الحكومية الدولية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢١ – ومتابعةً لأحكام الفقرة ٥ من مقرر مجلس الإدارة ١/٢٢ أولاً ألف المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣، المتعلق بتعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، عقدت حول هذا الموضوع مشاورات مشتركة بين الوكالات وبين الحكومات الدولية كذلك في نيروبي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وتبرز توصيات هذه المشاورات أشياء عديدة من بينها ضرورة تشجيع التعاون والتداعم بين مختلف المنظمات الحكومية الدولية، وعلى وجه الخصوص، الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وكذا المنتديات الوزارية الإقليمية. كما

طلب الممثلون المشاركون في هذه المشاورات مواصلة استكشاف متطلبات إنشاء آليات تجاوبية بهدف تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات العامة. وأخيراً شددوا على ضرورة تقوية التعاون بين هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية والأكاديمية والقطاع الخاص ودوائر البحث والإبتكارات. وقد أكدت الحكومات أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به آليات كفريق الإدارة البيئية، وآلية رصد الأرض على مستوى منظومة الأمم المتحدة، من حيث ضمان تحقيق التعاون الفعال في منظومة الأمم المتحدة وكفالة الاستجابة للاحتياجات وسد الثغرات التي تم تحديدها في التقييم البيئي.

٢٢ – وبناء على ما تقدم، يقوم فريق الإدارة البيئية باستكشاف إمكانيات مساعدته في المشاورات الحكومية الدولية، كتيسير مضاعفة أوجه التوافق النشاطي والتعاون في التقييم والرصد البيئيين، بما في ذلك إعداد التصميم الأساسي للتقييم.

باء – عمل فريق الإدارة البيئية بشأن قضايا منتقاة

١ – فريق إدارة القضايا بشأن تنسيق إدارة المعلومات والإبلاغ في إطار الاتفاقيات المعنية بالتنوع البيولوجي

٢٣ – قام فريق إدارة القضايا، الذي أنشئ عام ٢٠٠١ والذي كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة الوكالة الرائدة فيه، بمواصلة عمله، وقدم تقريراً مرحلياً إلى فريق الإدارة البيئية في دورته المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٤. ووافق فريق الإدارة البيئية على التوصيات الخاصة بأنشطة المتابعة الواردة في التقرير وطلب من الأعضاء في الفريق تقديم تقرير عن تنفيذ تلك الأنشطة في عام ٢٠٠٥. ويمكن الإطلاع على المزيد من التفاصيل حول عمل هذا الفريق المعني بإدارة القضايا في التذييل الثالث لهذا التقرير.

٢ – بناء القدرات

٢٤ – قرر فريق الإدارة البيئية في اجتماعه المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٤، أن يتناول مسألة بناء القدرات والتنمية. وتبرز خطة تنفيذ نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة أهمية بناء القدرات في جميع مجالات التنمية المستدامة، وتدعو إلى تحسين إدارة أنشطة بناء القدرات في برامج التنمية المستدامة والتخفيف من حدة الفقر وزيادة فعاليتها وتنسيقها وتكاملها.

٢٥ – وبالنظر إلى مشاركة منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية بكل ثقلها في أنشطة بناء القدرات، فقد تزايدت بإطراد أهمية مسألة كفاءة وفعالية هذه الأنشطة وإمكانية زيادة التداعم بين الأنشطة التي تقوم بها الجهات الفاعلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٢٦ – وفي ضوء ما تقدم، ونزولاً على رغبة بعض أعضاء فريق الإدارة البيئية، شرعت أمانة الفريق في إجراء سلسلة من المشاورات غير الرسمية بهدف تحديد احتياجات وشواغل معينة تساور أعضاء فريق الإدارة البيئية في مجال بناء القدرات، والتي يمكن التصدي لها داخل إطار فريق الإدارة البيئية. وتم على ضوء ما أسفرت عنه هذه الجولة الأولى من المشاورات، إعداد مذكرة تقضي ببدء مناقشات جديدة مع جميع أعضاء فريق الإدارة البيئية حول الأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها في إطار فريق الإدارة البيئية خلال عام ٢٠٠٤.

٢٧ – ناقش فريق الإدارة البيئية العديد من الخيارات المتعلقة بعمله. وشملت هذه الخيارات تبادل المعلومات عن أنشطة بناء القدرات والممارسات الجيدة المتصلة بتنفيذ الهدف الإنمائي السابع للألفية وغاياته المتمثلة في كفالة تحقيق الاستدامة البيئية إضافة إلى وضع مؤشرات ومقاييس معيارية لقياس نجاح مثل هذه الأنشطة الخاصة ببناء القدرات.

٢٨ – وقد أعتبر إنشاء مكتبة أو مركز لتبادل المعلومات في مجال بناء القدرات البيئية أداة مفيدة لتحقيق الوصول إلى المعلومات، وتبادل المعارف والخبرات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وأنه يمكن أن يقود أعضاء فريق الإدارة البيئية إلى تطوير مجموعة أدوات متكاملة.

٢٩ – ومن الخيارات الأخرى التي اقترحت، تطوير برامج نموذجية لبناء القدرات لمجالات محددة تضم مختلف الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة.

٣٠ – قرر فريق الإدارة البيئية أن ينشئ فريق إدارة قضايا بشأن بناء القدرات البيئية لمواصلة مناقشة هذه المسألة ولاستنباط برامج محددة وذات أطر زمنية لعمل الفريق في هذا المجال. ويدرس هذا الفريق المعني بإدارة القضايا، مسألة إنشاء مكتبة مرجعية لبناء القدرات تكون متخصصة في مجال البيئة كهدف مباشر له.

٣١ – ويمكن أن يوفر عمل فريق إدارة القضايا أيضاً إسهامات تشترك فيها الوكالات الأخرى وتصب في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل وضع خطة استراتيجية حكومية دولية لتعزيز الدعم التكنولوجي وبناء القدرات وذلك وفقاً لما أوعز به مجلس الإدارة في مقرره ١٧/٢٢ المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

سادساً – الأنشطة المقررة

٣٢ – وفيما يتعلق ببرنامج عمله خلال السنتين المقبلتين، ينوي فريق الإدارة البيئية أن يتناول قضايا قليلة أخرى اقترحها أعضاؤه مثل تغير الأنماط غير المستدامة للاستهلاك والإنتاج والمشتريات المستدامة. كما أنه من المتوخى أن يؤدي المزيد من التوافق النشاطي والتعاون بين فريق الإدارة البيئية ونظام رصد الأرض على نطاق منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز عمل الهيئتين عن طريق تقاسم البيانات والمعلومات وتبادلها وذلك من أجل زيادة تحفيز الأنشطة البيئية فيما بين جميع وكالات الأمم المتحدة لأغراض التقييم المتكامل. ويمكن للهيئتين أيضاً الإسهام في المشاورة الحكومية الدولية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بضمان الاستجابة الجماعية داخل الوكالات للاحتياجات والثغرات التي حددتها المشاورة.

٣٣ – ويمكن الإطلاع على أحدث المعلومات عن أنشطة فريق الإدارة البيئية على العنوان الشبكي: www.unemg.org.

سابعاً – الصلات مع المنتديات الحكومية الدولية ومع آليات التنسيق لدى منظومة الأمم المتحدة

٣٤ – إن التوصيات الواردة في تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بأسلوب الإدارة البيئية الدولية، المعتمدة بالمقرر د.إ–١/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ الذي تنص فيه الفقرة ٣٧ على "إن أداء فريق الإدارة البيئية لعمله على نحو فعال يقتضي وجود علاقة واضحة مع

العمليات الحكومية الدولية تنطوي على علاقة جيدة التحديد في مجال تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ومحافل أخرى في منظومة الأمم المتحدة."

٣٥ – ووفقاً لهذا المقرر، يقوم فريق الإدارة البيئية بإبلاغ اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) ومؤتمرات الأطراف في اتفاقات بيئية متعددة الأطراف عن أعماله. وعن طريق مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، يقدم الفريق أيضاً تقريراً إلى الجمعية العامة.

٣٦ – وعلى الرغم من عدم وجود علاقة رسمية بين فريق الإدارة البيئية والأفرقة الرسمية أو غير الرسمية القائمة الأخرى داخل الوكالات، فإن الفريق يضمن أن يتوافق عمله مع عمل الهيئات المختصة الأخرى ولا سيما مجلس كبار التنفيذيين المعني بالتنسيق لدى منظومة الأمم المتحدة والفريق الإنمائي للأمم المتحدة.

ثامناً – أداء أمانة فريق الإدارة البيئية

٣٧ – ينص تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثليهم المعني بأسلوب الإدارة البيئية الدولية في الفقرة ٣٧ منه، على أن الأمر يستلزم تدبير موارد كافية لدعم أدائه وإمكانية وجود مساهمات مالية لأنشطة محددة وذلك لتمكين فريق الإدارة البيئية من تحقيق كامل طاقاته.

٣٨ – تم إنشاء أمانة صغيرة لفريق الإدارة البيئية وفرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مكتب البيئة الدولي في جنيف، ودخلت مرحلة التشغيل الكامل في منتصف ٢٠٠٣. وقدمت حكومة سويسرا مساهمة مالية سخية للمرحلة الأولية للأمانة. ولا يزال يلزم تدبير المزيد من الموارد لتغطية كل من تكاليف الأمانة وتمويل أنشطة محددة.

تاسعاً – الإجراء المقترح اتخاذه

٣٩ – في ضوء طلب الجمعية العامة المشار إليه في الفقرة ١ عاليه، بأنه ينبغي إعداد تقرير عن عمل الفريق المعني بالإدارة البيئية للجمعية العامة أثناء دورتها التالية عن طريق مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قد يرغب المجلس في أن يحيل تقريره عن عمل الفريق المعني بالإدارة البيئية إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

التذييل الأول

اختصاصات فريق الإدارة البيئية

معلومات أساسية

أيدت الجمعية العامة في الفقرة ٥ من قرارها ٢٤٢/٥٣، مقترح الأمين العام بإنشاء فريق إدارة بيئية بغرض تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات على مستوى منظومة الأمم المتحدة في قضايا محددة في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية.

الولاية

مع الأخذ في الاعتبار الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء حول تقرير الأمين العام المتعلق بالبيئة والمستوطنات البشرية (A/53/463)، ومع مراعاة ولايات المنظمات والهيئات المختصة داخل منظومة الأمم المتحدة أيضاً، وكذا الآراء التي أعربت عنها لجنة التنسيق الإدارية (أنظر ACC/1999/4) ولجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات في اجتماعيها الثالث عشر والرابع عشر، يُكلف فريق الإدارة البيئية بالمسؤوليات التالية:

- توفير استجابة فعالة ومنسقة ومرنة من منظومة الأمم المتحدة وتيسير عمل مشترك بهدف إيجاد حلول لقضايا محددة مهمة وآخذة في الظهور حديثاً تتعلق بالشواغل البيئية وشواغل المستوطنات البشرية، وذلك عن طريق نهج إدارة القضايا على النحو الموجز في تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950)؛
- تعزيز الروابط المشتركة، وتشجيع تبادل البيانات والمعلومات الملائمة حول قضايا محددة وفي الوقت المناسب، والتوافق بين مختلف النهوج لإيجاد حلول لتلك المشاكل المشتركة، والمساهمة في خلق التداعم والتكامل فيما بين وداخل أنشطة أعضائها في ميادين البيئة والمستوطنات البشرية وبالتالي العمل بشكل متكامل، وإضافة زخم للتعاون القائم المشترك بين الوكالات على مستوى منظومة الأمم المتحدة.

الأهداف

يحرص الفريق، أثناء تأديته لولايته على تحقيق الأهداف التالية:

العمل بشكل جماعي لتحديد ومعالجة وحل مشاكل وقضايا ومهام محددة على جدول أعمال البيئة والمستوطنات البشرية تتطلب تعاوناً أوثق بين الوكالات في إطار زمني معين من خلال تأمين مشاركة فعالة وتعاونية من جانب وكالات وبرامج وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الشركاء المحتملين، حسبما يتناسب؛

توفير مجال للمناقشة المبكرة وتبادل المعلومات حول المشاكل والقضايا الآخذة في الظهور في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية بهدف التضافر لإيجاد النهج الأكثر فعالية وتنسيقاً نحو أداء المهام الجديدة؛

مساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل في الإضطلاع بوظائفهما المتصلة باستنباط نُهج منسقة نحو معالجة القضايا البيئية وقضايا المستوطنات البشرية في منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز المنظورات

البيئية ومنظورات المستوطنات البشرية، وعلى وجه التحديد جوانبها المعيارية والتحليلية، في أعمال منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛

العمل، بهذا الأسلوب، على تيسير عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل في الإضطلاع بمسؤولياتهما بوصفهما مديرا مهام للجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات لعدد من فصول جدول أعمال القرن ٢١ المتصلة بالبيئة والمستوطنات البشرية وذلك بهدف تعزيز مشاركتهما في أعمال لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات وفي لجانها الفرعية ونظام مديري المهام وغيرها من الآليات المشتركة بين الوكالات، بالإضافة إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، حسبما هو مناسب.

العضوية

تمشياً مع ولاية وأهداف فريق الإدارة البيئية الواردة فيما تقدم، التي تجعل منه وسيلة لتعزيز زيادة التعاون والتنسيق المشتركين فيما بين الوكالات على إمتداد منظومة الأمم المتحدة، بشأن قضايا محددة في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية، فإن أعضاء الفريق هم وكالات متخصصة وبرامج وأجهزة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة بما في ذلك أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

طريقة العمل

يؤدي الفريق عمله بطريقة تعنى بتحقيق النتائج، ومرنة وفعالة تكاليفياً، وهو يستخدم تكنولوجيا الاتصالات الحديثة كلما أمكن وحسبما يتناسب، ويأخذ في الاعتبار العمل الجاري تحت رعاية فريق حفظ النظم الإيكولوجية، ويستفيد من هذا الفريق بقدر الإمكان، وذلك لتيسير عمله بشأن إدارة النظم الإيكولوجية وحفظها.

يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتوفير خدمات الأمانة لفريق الإدارة البيئية.

ويكون الفريق ثنائي المستوى في بنيته:

- هيئة رفيعة المستوى لصنع القرار، تسمى فريق الإدارة البيئية يرأسها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتتألف من مسؤولين رفيعي المستوى من المنظمات الأعضاء في الفريق؛
- أفرقة مخصصة لإدارة القضايا، وتلتزم بإطار زمني وهي أفرقة ينشئها الفريق؛ وتُحَلْ بعد إكمالها لمهامها.

ويجتمع أعضاء الفريق مرة في السنة على الأقل بناء على دعوة رئيسه، وبعد إجراء المشاورات المناسبة، ويقومون بما يلي تحديداً:

- تحديد القضايا النوعية التي سيتناولها الفريق بالبحث؛
- إنشاء فريق مخصص لإدارة القضايا لكل قضية محددة تم تبينها حسبما يتناسب؛
- البت في الولاية والإطار الزمني لكل فريق من الأفرقة المخصصة لإدارة القضايا؛
- اعتماد تقارير الأفرقة المخصصة لإدارة القضايا؛

وفي الحالات التي تحمل فيها قضية طابعاً مستعجلاً وتتطلب اتخاذ إجراء فوري، يقوم رئيس الفريق على الفور بإبلاغ الأعضاء بضرورة تشكيل فريق مخصص لإدارة القضايا، ويدعو الأعضاء إلى

المشاركة في المهمة. ومع أن لدى جميع أعضاء الفريق الحق في قبول أو رفض المشاركة في أي فريق معين مخصص لإدارة القضايا، فإن أي فريق من هذا القبيل يجب أن يستفيد قدر المستطاع من مشاركة تلك المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الأشد إهتماماً بالقضية قيد البحث.

ويكون كل فريق من الأفرقة المخصصة لإدارة القضايا مسؤولاً عن الاضطلاع بولايته ضمن الإطار الزمني المحدد. وفي حال عدم تمكن الفريق من التقيد بالموعد النهائي، فإنه يقدم إلى أمانة الفريق مقترحاً بشأن كيفية إنجاز مهمته ومتى يتم ذلك، وذلك قبل ستة أسابيع على الأقل من إنتهاء الموعد النهائي. ويبت الفريق بشأن المقترح.

وجرت العادة أن يكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الهيئة الرائدة، وأن يترأس الأفرقة المخصصة لإدارة القضايا التي تقوم أمانة الفريق بتنظيم عمل كل منها ودعمه. ومع ذلك يجوز للفريق المخصص لإدارة القضايا أن يرشح بتوافق الآراء، هيئة رائدة غير برنامج الأمم المتحدة للبيئة إذا وُجدَ ذلك مناسباً في ضوء المهمة المحددة. وتقوم الهيئة الرائدة عندئذ بإعداد الوثائق، وتنظيم، ورئاسة الاجتماعات وإعداد تقرير عن النتائج التي أسفرت عنها مداولات الفريق.

مشاركة غير الأعضاء

يجوز لممثلي القطاعات المختصة من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية ذات الدراية الكبيرة المحددة المتصلة بالقضايا التي يبحثها الفريق، أن يقوموا بناء على طلب أعضاء الفريق، بالمشاركة في اجتماعات الفريق بدعوة من رئيسه، مع إيلاء الاعتبار الواجب لقواعد وإجراءات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما يمكنهم المشاركة في عمل فريق مخصص لإدارة القضايا إذا ما استدعى ذلك القضية المحددة قيد البحث، وقرر الفريق ذلك أيضاً. ووفقاً لذلك تدعو الهيئة الرائدة للفريق المخصص لإدارة القضايا الجهات المشاركة الإضافية ذات الصلة.

إعداد التقارير

تقدم الهيئة الرائدة لكل فريق من الأفرقة المخصصة لإدارة القضايا تقريراً عن نتائج عمل الفريق إلى رئيس فريق الإدارة البيئية عن طريق أمانته.

وتقوم الأمانة بدورها بتقديم نسخة من التقرير لإبداء التعليقات عليه واعتماده إلى ممثلي تلك المنظمات الأعضاء في الفريق التي شاركت في العمل ذي الصلة وتعزيزاً للكفاءة يجب ألا يتجاوز الموعد النهائي لإبداء التعليقات فترة الأربعة أسابيع. فبعد اعتماد التقرير مباشرة توزع الأمانة نسخاً منه على أعضاء الفريق لأخذ العلم.

يجوز لرئيس فريق الإدارة البيئية وحيثما كان ذلك مناسباً، وفي حالة قيام منظمة غير برنامج الأمم المتحدة للبيئة برئاسة الفريق المخصص لإدارة القضايا، وبعد التشاور مع هذه الهيئة الرائدة، توجيه إنتباه الأمين العام إلى التقرير.

وحين يكون لنتائج اجتماعات و/أو عمل أفرقته المخصصة تأثير على عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة، يبلغ رئيس الفريق لجنة التنسيق الإدارية بذلك، وتبعث أمانة الفريق بالتقرير ذي الصلة إلى أمانة اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة.

التذييل الثاني

مساهمة فريق الإدارة البيئية في تنفيذ نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في مجالات المياه والإصحاح والمستوطنات البشرية

معالجة الجوانب البيئية لجدول أعمال المياه: أنشطة منظومة الأمم المتحدة (UNEP/GCSS.VIII/INF/5)

١ - قُدمت الورقة الإعلامية هذه بوصفها مساهمة من فريق الإدارة البيئية إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثامنة، وإلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الثانية عشرة. وتدرس هذه الورقة الأنشطة والبرامج الرئيسية الجارية على امتداد منظومة الأمم المتحدة والمتصلة بالجوانب البيئية للمياه مع تفاصيل عن الشركاء المعنيين وأهدافهم وما ينتجون. وقد تم تحليل الأنشطة وتجميعها في ثلاثة مجالات متعلقة بالسياسات وهي بالتحديد: أولاً، تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في الإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ ثانياً، الأبعاد البيئية للإصحاح؛ وثالثاً المياه والصحة والفقر. ومع أن الدراسة الاستقصائية تبين مدى التعاون المشترك بين الوكالات الجاري بالفعل، فإن الورقة تُختتمُ بالدعوة إلى زيادة تنسيق برمجة الأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي يستدعي أيضاً الدعم بواسطة زيادة العمل المنسق من جانب الجهات المانحة، وبتحديد بعض الموضوعات البازغة على جدول أعمال المياه التي قد تستجيب لها منظومة الأمم المتحدة باتخاذ المزيد من الإجراءات المشتركة.

٢- وترد أدناه التوصيات الرئيسية بشأن المزيد من الإجراءات:

(أ) التوصية ١: تدعيم نهج النظم الإيكولوجية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية

يمكن تعزيز نهج النظم الإيكولوجية في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية عن طريق ما يلي:

- التمكّين من تخصيص المياه الكافية للتدفق الذي يحافظ على النظام البيئي ولا سيما فيما يدعى بأحواض الأنهار "المغلقة" حيث المخصصات المائية الموجودة حالياً قد استهلكت بالفعل أو تجاوزت إمدادات المياه العذبة المخصصة؛
- استخدام نُهُجْ النظم الإيكولوجية في مجال إدارة مياه الأمطار في المدن وإدارة مستجمعات المياه الحضرية وذلك من أجل زيادة التنوع البيولوجي الحضري؛
- تطبيق نُهُجْ النظم الإيكولوجية في النظم الزراعية المروية وذلك بربط تربية المائيات بالزراعة والاستفادة من مبادئ الإدارة المتكاملة للآفات؛ وفي النظم الزراعية التي تغذيها مياه الأمطار، بتصميم نظم تجميع مياه الأمطار وذلك لزيادة التنوع البيولوجي وتشجيع الإدارة الواعية والزراعة للأراضي الرطبة الموسمية؛
- تعزيز الوعي "للتجارة بقيم المياه الافتراضية اللازمة للإنتاج: فيمكن للبلدان التي تشح فيها المياه بتحقيق إدخارات مائية كبيرة عن طريق خفض صادراتها من المياه الافتراضية وتقوم بإستيراد المياه الافتراضية من خلال المحاصيل والمنتجات كثيفة الاستخدام للمياه؛

- إنتاج احصاءات أفضل وتقديرات أدق للقيم الفعلية لموارد المياه العذبة وإنتاجيتها ومستوى اعتماد وسائل العيش عليها ومدى استخدامها.

(ب) *التوصية ٢: تعزيز الأبعاد البيئية للاصحاح داخل منظومة الأمم المتحدة*

قد يتم تعزيز الأبعاد البيئية للاصحاح داخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق ما يلي:

- تكثيف الجهود لضمان إعادة استعمال المياه المستعملة في مجموعة من الاستخدامات الحضرية والصناعية إضافة إلى استخدامها في الري الزراعي وتربية المائيات؛
- إيلاء المزيد من الاهتمام العاجل لتنفيذ خدمات الاصحاح الإيكولوجي المناسب إيكولوجياً، وللمراحل المقبلة لنظم المجاري التي تحملها المياه في البلدان النامية الآخذة بالتحضر السريع؛
- دراسة مدى صلاحية وضع أهداف تصريف للدوافق مقدارها صفر لكل من المستوطنات البشرية والصناعات؛
- معالجة قضية المواد الكيميائية المحدثة للاختلال في الغدد الصماء والتي لا تتم إزالتها بطرق المعالجة المتعارف عليها للمياه المستعملة.

(ج) *التوصية ٣: تعزيز نهج المياه والصحة والفقر داخل منظومة الأمم المتحدة*

يمكن تعزيز نهج المياه والصحة والفقر داخل منظومة الأمم المتحدة عن طريق ما يلي:

- السعي إلى المزيد من الموارد لتحديد المخاطر وإدارة مخاطر الفيضانات كجزء من تلك المخصصة للمساعدة في حالات الطوارئ؛
- التصدي لإدارة المخاطر لكوارث من المستوى المنخفض في المجتمعات المحلية الفقيرة؛
- إدماج العمل بشأن إمدادات المياه والاصحاح في نهج تشاركي لتطوير المستوطنات غير الرسمية بدلاً من استخدام مشاريع منعزلة تنفذ من الخارج.
- إدراج مؤشرات المياه والفقر والبيئة في عمليات جارية بالفعل مثل ورقات استراتيجيات الحد من الفقر من أجل توطيد فعالية أسلوب إدارة المياه وإدارتها لتنسيق البرمجة القطاعية وقياس التقدم المحرز.

التذييل الثالث

فريق إدارة القضايا المعني بتنسيق إدارة المعلومات وتقديم التقارير بشأن الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي

١ - ناقش فريق الإدارة البيئية في اجتماعه الأول المنعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ قضية تنسيق إعداد التقارير القطرية، واتفق على إنشاء فريق إدارة القضايا للتعامل مع هذه القضية. وطُلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يقوم بدور مدير المهمة وأن يركز على الاتفاقيات المتصلة بالتنوع البيولوجي فيما ينظر في أهمية الجوانب المتصلة بالتنوع البيولوجي بالنسبة لاتفاقات بيئية متعددة الأطراف أخرى. وطُلب إلى فريق إدارة القضايا النظر في هذه القضية بشمولية مع مراعاة قضايا من قبيل التوظيف الأفضل للدروس المستفادة، وتشكيل الفريق، وعدد البلدان التي ستستخدم في المرحلة التجريبية.

٢ - وطوال السنوات التي تلت ذلك، اتُخِّذت إجراءات عدة لتنفيذ الولاية المسندة إلى فريق إدارة القضايا، وبحث فريق الإدارة البيئية العديد من التقارير المرحلية. ومن بين هذه الأنشطة الاجتماعات الثنائية بشأن قضايا التوفيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه مدير المهمة، وأمانات جميع الاتفاقيات العالمية المتصلة بالتنوع البيولوجي والعديد من الاتفاقات الإقليمية وبعض البرامج الدولية. وتواصلت أربعة مشاريع تجريبية قطرية للتنسيق نظمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك في غانا وإندونيسيا وبنما وسيشيل وأسفرت جميعاً عن نتائج. ومن المتوقع أن يتوافر مشروع تقرير عن هذه المشاريع التجريبية في شباط/فبراير ٢٠٠٤ لكي يستعرض بصورة مبدئية المشاركون فيها. ويؤمل عقد حلقة عمل في وقت لاحق من هذه السنة لاستعراض التجارب المكتسبة وأعمال المتابعة المقترحة.

٣ - وخلال الفترة ذاتها طرأت تغيرات ملحوظة على جدول الأعمال الدولي من حيث صلته بالتنوع البيولوجي وتقديم التقارير؛ وبُحثت قضية تقديم التقارير باستفاضة في اجتماعات استشارية واجتماعات أسلوب الإدارة التي عقدتها اتفاقات بيئية متعددة الأطراف.

٤ - وفي اجتماع فريق الإدارة البيئية المنعقد في شباط/فبراير ٢٠٠٤، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه مدير المهمة لفريق إدارة القضايا، التوصيات العريضة التالية مستنداً إلى الأنشطة والتطورات الوارد شرحها أعلاه:

(أ) ***اجتماعات الاتصال بين الأمانات:*** إن الاجتماعات المنتظمة للتنسيق بين الجهات المسؤولة عن تقديم المسائل المتعلقة بإعداد التقارير وإدارة البيانات داخل أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف يجب العودة إلى إعادة عقدها للمساعدة في أمور من بينها تشجيع تنسيق تقديم التقارير؛ وتحليل التقارير وتجميعها واستخدامها؛ وفي إدارة المعلومات ذات الصلة واستخدامها؛ وفي تقاسم المعلومات بين الأمانات؛

(ب) ***فرقات العمل وحلقات العمل التعاونية:*** إن الاستخدام المناسب لفرقات العمل وحلقات العمل بشأن قضايا تقديم التقارير وإدارة المعلومات ذات الأهمية بالنسبة لمجموعة من الاتفاقيات والبرامج الدولية، يسهم في ضمان معالجة القضايا الأساسية بأسلوب تعاوني. ومن بين القضايا التي قد تتم معالجتها

بهذه الطريقة مثلاً نماذج التعيين وإعداد التقارير، وعمليات إعداد الاتفاقيات الموقعية أو التصنيفات الخاصة بالاتفاقيات والبرامج الدولية ذات المرفقات والملاحق الخاصة بالأنواع؛

(ج) ***نُهُج المستوى القطري:*** يسهم اختبار نهج التنسيق على المستوى القطري وتقاسم النتائج في شكل دروس مستفادة، وتقدير قيم مختلف النهج والمبادئ التوجيهية لمساعدة الآخرين في تطوير نهج أكثر تكاملاً، يسهم في إقامة آليات قطرية يمكنها الاستجابة بفعالية أكبر للحاجة إلى معلومات تستخدم بأسلوب أكثر فعالية لدعم التنفيذ وتقديم التقارير بشأن مجموعة من الاتفاقات والبرامج الدولية؛

(د) ***الدعم المباشر للدول في تقديم التقارير:*** ذكر في منتديات عدة أن تبسيط جدول أعمال إعداد التقارير إلى حد ما وتحسين سبل الحصول على المعلومات الداعمة لإعداد التقارير (بما في ذلك نماذج تقديم التقارير والتقارير السابقة وأية كتيبات أو مبادئ توجيهية ذات صلة) يساعد البلدان على الاستجابة إلى متطلبات إعداد التقارير. وقد يتضمن ذلك إسداء المشورة بشأن إدارة المعلومات لمساندة عمليات التنفيذ وتقديم التقارير؛

(ه) ***توزيع المعلومات:*** ينبغي تطوير الآليات وتعزيزها لكفالة زيادة كفاءة تقاسم المعلومات والتجارب في مجال التنسيق، وقد يتخذ ذلك شكل الموقع الشبكي القائم المحسن وتعزيزه واستخدامه على نطاق أوسع، والنشر الواسع، للتقارير الشاملة، وعقد حلقات عمل وحلقات تدارس في المنتديات الدولية المختصة؛

(و) ***النهج المستقبلية:*** بالرغم من عدم وجود الرغبة حالياً في النظر في استخدام هذا النهج، فإن منتديات دولية ومشاريع تجريبية وطنية مختلفة قد أبدت اهتماماً بالاحتمالات التي قد تكمن فيما يسمى بـــ "إعداد التقارير الافتراضية" (بالإضافة إلى البيانات الإلكترونية). وينبغي التحقيق بصورة أكبر في هذه المسألة. ويعني ذلك أن يضع بلد ما المعلومات على الموقع الشبكي القطري الذي يشكل عندئذ تقريره (أو جزءاً من تقريره) بشأن اتفاق دولي معني بقضية معينة. ومثل هذه الدراسة تكون تمهيدية بصورة بحتة في هذه المرحلة.

٥ - قرر فريق الإدارة البيئية أن يوصي جميع أعضائه بأن يساهموا في تنفيذ هذه التوصيات وأن يرفعوا تقريراً إليه بشأن الأنشطة التي اضطلعوا بها في هذا المجال في عام ٢٠٠٥.

المرفق الخامس

رسالة موجهة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الاستثنائية الثامنة

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أبعث بتحياتي لجميع وزراء البيئة المجتمعين في جزيرة جيجو هذه الجزيرة الجميلة والمتنوعة الملامح. إن حكومة وشعب جمهورية كوريا ليستحقون شكرنا لاستضافة هذا الحدث ولا سيما في هذه البيئة المميزة.

إن المنتدى البيئي الوزاري العالمي هذا العام يشكل فرصة سانحة لإعادة تركيز الاهتمام الضروري جداً، على جدول الأمم المتحدة الضخم المتعلق بالقضاء على الفقر وجهوده الرامية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية فقضايا المياه والاصحاح والمستوطنات البشرية التي ستبحثونها في هذا المنتدى والتي تشكل أيضاً مجال تركيز رئيسي لدورة الشهر المقبل للجنة المعنية بالتنمية المستدامة، تحتل مرتبة مركزية في جدول الأعمال هذا.

ويواجه الملايين من البشر في جميع أنحاء العالم نقصاً في المياه، ويحتمل أن تتزايد المشاكل المرتبطة بالمياه في المستقبل. فالسعي لإيجاد حلول يجب ألا يقوم على حساب النظم الإيكولوجية المهددة أصلاً، فيجب علينا أن نشرك جميع أصحاب المصلحة الحضريين والريفيين والعامين الخاصين. وينبغي لنا الفوز بشركاء جدد وإشراك الشركاء التقليديين بطرق جديدة. وأحد الأمثلة على ذلك هو مشروع المياه من أجل المدن الآسيوية الذي أُعلن قبل سنة واحدة بين موئل الأمم المتحدة ومصرف التنمية الآسيوي ويرمي إلى أن يعود بالنفع على حوالي ٧٠٠ إلى ٨٠٠ مليون نسمة في المناطق الحضرية للأقاليم. وليس بالضرورة أن تكون المشاريع ذات نطاق كبير لتحدث تأثيراً فالمبادرات الأصغر نطاقاً والقائمة على المجتمع المحلي يمكن أن تحقق نفس القدر من النجاح. وفي هذا الصدد أشجعكم على الإصغاء إلى ما سيدلي به بشأن هذه القضايا، المنتدى العالمي للمجتمع المدني الذي جرى في نهاية الأسبوع الفائت.

ويسرني كذلك أنكم ستنظرون في مواصلة تنمية عملية أسلوب الإدارة البيئية الدولية التي اكتملت قبل سنتين في كارتاخينا وتمت المصادقة عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفي هذا الخصوص، فإنني أتطلع إلى التعرف إلى وجهات نظركم حيال المسألة العالقة المتمثلة في شمولية عضوية مجلس الإدارة.

كما ألاحظ أن تقدماً لا يستهان به قد تم إحرازه بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبشأن الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات ويشكلان معاً جزءاً لا يتجزأ من قضية أسلوب الإدارة. ولدى ظهورها بوضوح تام فإنني على يقين بأنه يمكن لهذه الخطة تمكين برنامج الأمم المتحدة للبيئة من زيادة مساعدته للبلدان النامية فيما تبذله من جهود لتنفيذ الغايات والأهداف البيئية المعروضة في خطة تنفيذ قمة جوهانسبرج.

وباعتباركم راسمي السياسات البيئية في العالم فيمكن لمناقشاتكم إثراء الاستعراض الشامل لهذه القضايا على المستوى الحكومي الدولي والإسهام فيه في الوقت الذي تؤثر فيه أيضاً على أوطانكم، حيث الحاجة للتغيير تبلغ ذروتها. وبهذه الروح أرجو منكم قبول أفضل تمنياتي بدورة ناجحة.